منهج البخاري ومسلم في إخراج حديث أبي عوانة عن قتادة في الصحيحين

إعداد

أكرم رضوان فتح الله علي

الأستاذ المساعد بجامعة أم القرى

قسم الدراسات الإسلامية بالكلية الجامعية بالليث

ملخص البحث

اتفق جماهير علماء المسلمين على سمو مكانة الإمامين البخاري ومسلم، وعلى أن كتابيهما أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى، لما تميزا به من الصناعة الحديثية وانتقاء أصح الروايات، إلا أن عددا مِـنَ الرواة ممن أخرجا لهم في الصحيح تكلم فيهم بعض أهل النقد، ومن بينهم الإمام الحافظ أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري، تكلَّموا في روايته عن قتادة السدوسي، وهذا البحث يظهر لنا منهج الشيخين في إخراج حديث أبي عوانة عن قتادة، بتتبع جميع المواضع في الصحيحين وتحليلها.

Abstract

The majority of the scholars of Islam unanimously agree on the grand status of Imaam al-Bukhaari and Imaam Muslim, and that their two books are the most authentic books after the Book of Allah, due to their mastery of the field of Hadeeth and their excellence in selecting the most authentic narrations. However, the masters of the sciences of Hadeeth critique criticised a number of the narrators whose Hadeeths are

narrated in the two books, such as al-Imaam al-Haafidh Abu ‘Awaanah al-Waddaah ibn Abdillaah al-Yashkuri, whose narrations from Qataadah al-Sudoosi were the subject of debate. This thesis demonstrates the methodology of the two Shaykhs in narrating the Hadeeths of Abu ‘Awaanah from Qataadah, by tracing and analysing all the narrations in the two Saheehs.

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعدُ، فمن المتفق عليه بين عموم المسلمين أن السنَّةَ النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ومِنْ أَجْلِ هذه المنزلة العظيمة كانت ولا تزال مَحَلَّ عناية كبيرة من علماء المسلمين عمومًا والمحدثين على وجه الخصوص، فما قصَّروا في سبيل المحافظة عليها، وإبقائها سليمةً من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، فوضعوا لذلك منهجًا علميًا متميزًا وفريدًا تُوزَنُ به الأخبارُ، وكانَ هذا المنهجُ نتاجًا لجهود عظيمة بذلها أئمة الحديث وحفّاظه من لدن الصحابة إلى أن استقرَّتْ قواعده، واتضحت معالمه، وأينعَتْ ثماره في القرن الثالث الهجري.

وكان من الأئمة الذين أسهموا في تشييد دعائم هذا المنهج الإمام الكبير أمير المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري، ولم تكن إسهامات هذا الإمام واضحة، لأنها لم تكن قواعد نظرية مجموعة في كتاب، وإنما كانت أعمالاً وتطبيقًا لتلك القواعد في ثنايا كتبه الكثيرة، ولعل أبرز كتب هذا الإمام بل أبرز كتب الحديث على الإطلاق – الجامع الصحيح – ففي هذا الكتاب ظهرت عبقرية هذا الإمام، فهو تطبيق عملي ودقيق لقواعد هذا المنهج، فكان بحق أصح كتاب بعد كتاب الله.

ثم تلاه تلميذه النجيب أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري فصنف كتابه الجامع الصحيح فأبدع وأجاد وتميَّزَ في جوانب عدة جعلت جماعة من أهل العلم تُقَدِّمُه على كتاب شيخه الإمام البخاري، ولكل منهما ميزات لكن تجمعهما قواعد محكمة أنبتت اتفاقا بينهما في إخراج طائفة كبيرة من الأخبار وانفرَدَ كلٌّ منهما بإخراج طائفة أخرى.

ونظرا لمكانتهما بين مصنفات الأئمة كانت أكثر الدراسات الحديثية دائرة حولهما تحت محاور كثيرة يضيق المقام عن ذكرها.

ومن بين تلك المحاور "دراسة مرويات مَنْ تُكُلِّمَ فيه مِنْ رواة الصحيحين واستبيان منهج الإمامين في إخراج حديثه".

وكان من هؤلاء الذين تُكُلِّمَ في حديثه الإمام الحافظ أبي عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري، تَكَلَّم عدد من النقاد في حديثه عن قتادة السدوسي.

وقد استوقَفَني وجود عددٌ من هذه الأحاديث في الصحيحين، فطالعتُ كلامَ الإمام الحافظِ ابن حجر في هُدَى الساري (١/ ٤٤٩، ٤٥٠) في الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب قال: أحد المشاهير وثقه الجماهير وقال أبو حاتم: كان يغلط كثيرا إذا حدث من حفظه، وكذا قال أحمد وقال ابن المديني: في أحاديثه عن قتادة لين؛ لأن كتابه كان قد ذهب. قلت: اعتمده الأئمة كلهم. أهـ

وقال أيضا (١/ ٤٦٤): في فصل تمييز أسباب الطعن في المذكورين: تُكُلِّمَ في حديثه مِنْ حفظِه وكتابُه معتمدٌ.

فلم أجد كلاما يَشْفِي غُلَّتي، ويَرْوي ظَمَئِي، حيث وَرَدَ عن أئمة النقد – كما سيأتي – ما يؤكِّدُ ضَعْفَه في حديثه عن قتادة، ولَمْ أجِدْ جوابا للحافظ ابن حجر مع حرصه الشديد على الجواب لا سيما في هدى الساري وفي ثنايا فتح الباري.

ولِمَا للموضوع من الأهمية، وفيه من الدِّقَّةِ رغبتُ في جمع ودراسة تلك الأحاديث والروايات التي أخرجها الشيخان من حديث أبي عوانة عن قتادة، لا سيما وكلاهما قد ذكرهما الإمام علي بن المديني فيمَنْ تدور عليهما الأسانيدُ من أهل البصرة(١).

أهداف البحث:

وتكمن أهميته وأسباب تناوله في أمور، منها:

(١) استجلاء منهج الانتقاء عند الإمامين في كتابيهما.

(٢) بيان منهج الإمامين تطبيقيًا في التخريج لبعض الرواة ممن تُكلِّم فيهم.

(٣) الدفاع عن الصحيحين، إذا ما قام معترض بإيراد كلام النقاد في حديث أبي عوانة، وكفى بالدفاع عن الصحيحين شرفا.

حدود البحث:

يظهر مما سبق أن حدود البحث يتمثل في كتابين هما:

(١) الجامع الصحيح: للإمام أبي عبد الله البخاري.

(٢) الجامع الصحيح: للإمام مسلم النيسابوري.

(١) قال في أول كتابه علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ صـ (٨٦، وما بعدها): نظرتُ فإذا الإسناد يدور على ستة: لأهل المدينة: الزهري وعمرو بن دينار، **ولأهل البصرة: قتادة** ويحيى بن أبي كثير. ولأهل الكوفة: أبي إسحاق والأعمش. ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف من صنف فمن أهل المدينة: مالك ومحمد بن إسحاق وابن جريج وسفيان بن عيينة. **ومن أهل البصرة:** سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة **وأبو عوانة** وشعبة بن الحجاج ومعمر. ومن أهل الكوفة: سفيان بن سعيد الثوري. ومن أهل الشام: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي. ومن أهل الشام: هشيم بن بشير. انتهى بتصرف يسير.

مشكلة البحث:

لابد في غالب الأبحاث العلمية أن يصطدم الباحث بشيء من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة، وقد تمثَّل هذا لي فيما يلي:

(١) هل أكثر الشيخان من إخراج حديث أبي عوانة عن قتادة؟

(٢) هل كانا يخرجان له ما تفرَّدَ به عن قتادة؟ أم كان على سبيل المتابعة؟

(٣) إن ذكرا متابعة لأبي عوانة فهل ذكراها تامة أم قاصرة؟

(٤) هل هناك أحاديث منها لم يذكر لها متابعات في الصحيحين؟

(٥) هل التي لم يتابع عليها في الصحيحين توبع عليها خارج الصحيحين؟

الدراسات السابقة:

لم أقف – حسب اطلاعي – على بحث علمي يجمع أطراف الموضوع فيما يخص أبي عوانة عن قتادة أو غيره.

ومما يتعلق بهذا البحث: رسالة بعنوان [الثقات الذين ضُعِّفُوا في بعض شيوخهم] للشيخ صالح بن حامد الرفاعي تقدَّم بها لنيل درجة الماجستير، تحت إشراف الدكتور محمود ميرة، من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام ١٤٠٧ هـ.

ولم أجد فيها ذكرا لأبي عوانة مع أنه مِنْ شَرْطِ رسالته فيما يظهرُ لي.

خطة البحث:

وقد تناولت الموضوع في مقدمة، وتمهيد، ثم صُلْب الموضوع المتضمن لأحاديث أبي عوانة عن قتادة، تلا ذلك الخاتمة، ثم ذيَّلت البحث بالفهارس اللازمة، وكانت الخطة وفق ما يلي:

المقدمـــة، وقـد تضـمنت: [أهـداف البحـث، وأسـبابه، وحـدوده، ومشكلته، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه].

التمهيد، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة مختصرة لأبي عوانة اليشكري.

المطلب الثاني: كلام النقاد حول أبي عوانة.

المطلب الثالث: ترجمة مختصرة لقتادة السدوسي.

المطلب الرابـع: مـنهج البخـاري ومسـلم فـي إخـراج أحاديـث مَـنْ تُكُلِّمَ فيهم.

صـــلب الموضـــوع [أحاديـث أبـي عوانـة عـن قتـادة فـي الصحيحين، وعددها تسعة وعشرون حديثًا].

منهج البحث

وسأسلك في بحثي منهجي: الاستقراء والتحليل.

أمـا المـنهج الاسـتقرائي: فبتتبـع جميـع حـدود البحـث وهمـا الجـامع الصـحيح للإمـام البخـاري والجـامع الصـحيح للإمـام مسـلم، وذلـك لاستخراج عدة أمور:

(١) استخراج جميع ما رواه أبو عوانة عن قتادة.

(٢) استخراج جميع روايات مَنْ تابع أبا عوانة فيما رواه عن قتادة (وتسمى المتابعة التامة)[١].

(٣) استخراج جميع روايات من تابع قتادة فيما رواه عن شيخه في الروايات السابقة (وتسمى المتابعة القاصرة).

وأما المنهج التحليلي: فبالنظر التفصيلي في المرويات المستخرجة لاستنباط عدة أمور:

---

(١) قال ابن حجر في نزهة النظر صـ (٧٣): والمتابَعَةُ على مراتبَ: إنْ حَصَلَتْ للرَّاوي نفْسِهِ فهِي التَّامَّةُ، وإنْ حَصَلَتْ لشيخِهِ فَمَنْ فوقَهُ فهِيَ القاصِرةُ، ويُستفاد منها التقويةُ.

(١)النظر فيما توبع عليه أبو عوانة وما تفرد به.

(٢)النظر فيما توبع عليه أبو عوانة متابعة تامة أو متابعة قاصرة.

(٣)النظر في منهج الشيخين فيما اتفقا عليه من حديث أبي عوانة، وما انفرد به كل منهما عن الآخر.

ومنهجي في سياق الأحاديث على النسق التالي:

(١)أذكر طرف الحديث معتمدا على أوضحها عند الشيخين في الدلالة على الحديث.

(٢)أقدم ما اتفق الشيخان على إخراجه، ثم أفراد البخاري ثم أفراد مسلم.

(٣)أورد الحديث كاملا بإسناده ومتنه[١] من الصحيحين أو أحدهما بالترتيب التالي:

- مِنْ حديث أبي عوانة عن قتادة.
- ثم مِنْ حديث مَنْ تابع أبا عوانة عن قتادة.
- ثم مِنْ حديث مَنْ تابع قتادة. وقد أخالف هذا الترتيب لنكتة علمية[٢].

(٤)بعد إيراد الروايات أشرع في بيان الصنعة الحديثية عند الشيخين بخصوص أحاديث أبي عوانة عن قتادة.

(٥)إن لم أجد متابعة لأبي عوانة في الصحيحين أو أحدهما، أذكرها من خارج الصحيح؛ زيادة في الاستيثاق، ولمعرفة ما تفرَّد به أبو عوانة عن قتادة.

(٦)أنبه على ما اتفق عليه الشيخان وما تفرد به كل منهما عن الآخر.

(٧)أذكر حديث الباب عند الشيخين ببيان الكتاب والباب ورقم الحديث،

---

(١) وقد أحذف المتن الطويل، أو أكتفي ببعضه سواء في حديث أبي عوانة أو المتابعات التامة أو القاصرة دفعا لإطالة لا احتياج لها.

(٢) كأن يكون حديث أبي عوانة وارد في متابعة لم يظهر لفظ الحديث فيها، فيلزمُني أن أقدِّمَ الرواية التي توقفُ الناظر على الحديث المقصود في الباب.

وكذا في المتابعات التامة، أما المتابعات القاصرة فلا أذكر إلا رقم الحديث.

(٨)كتبت الآيات بالرسم العثماني اعتمادا على مصحف النشر الإلكتروني.

(٩)اعتمدت على الترقيم المعتمد كالتالي:

- الجامع الصحيح للبخاري: ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (ط دار طوق النجاة).
- الجامع الصحيح لمسلم: ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. (ط دار طوق النجاة).

الخاتمـــة، وفيهـا أهـم النتـائج وخلاصـة الجـواب علـى أسـئلة مشكلة البحث.

الفهارس: وفيه ذكر فهرس المصادر والفهرس العام[١].

وسميته:

﴿ منهج البخاري ومسلم في إخراج حديث أبي عوانة عن قتادة في الصحيحين ﴾

والله تعالى أسأل الإعانة والتوفيق، وأن يبارك في الجهد، وأن يجعل العمل خالصًا لوجهه الكريم، فإلى المقصود والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) فهرس الحديث داخل في الفهرس العام نظرا لقلة الأحاديث فهي فقط (٢٩) حديثا.

تمهيد

المطلب الأول

ترجمة مختصرة لأبي عوانة اليشكري[1]

اسمه ونسبه وأصله ومولده:

هو الإمام الحافظ أبو عوانة الوَضَّاح – بتشديد الضاد المعجمة ثم حاء مهملة– ابن عبد الله، مولى يزيد بن عطاء اليَشْكُري[2]، الواسطي، البزاز.

مولده: ولد سنة ثنتين وتسعين[3].

أصله ونشأته: كان الوضاح من سبي جرجان[4]، سكن البصرة، حمل إِلَى واسط واشتراه يَزِيد بْن عَطَاء فأعتقه.

---

(١) **ينظر ترجمته في:** التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ت ٢٦٢٨)، والجرح والتعديل (٤٠/٩)، والاستغناء لابن عبد البر (٩٩٧)، وتاريخ بغداد (٦٣٨/١٥)، وتهذيب الكمال (٤٤٥/٣٠)، وسير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢١٧/٨)، وتذكرة الحفاظ (١٧٣/١)، وتذهيب تهذيب الكمال (٧٤٥٠)، ميزان الاعتدال (٣٣٤/٤)، والتكميل في الجرح والتعديل (٧٥/٢)، وإكمال تهذيب الكمال (٢١٤/١٢)، وتهذيب التهذيب (١١٦/١١)، وتقريب التهذيب (٧٤٥٧)، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٣/ ١٥٣)، وغيرها مما سيرد في ترجمته.

(٢) بفتح الياء التحتانية وسكون الشين المعجمة وضم الكاف كما في التقريب (٦٨٤٢).

(٣) قاله ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (صـ٢٥٢).

(٤) قال أحمد بن حنبل: أبو عوانة سبي. «العلل» (٣٢١٢).

(وجُرْجان) بالضم، وآخره نون، أو كركان بكافين – وكانت قديمًا تسمّى أستراباذ أو أستراباد – إحدى المدن الشهيرة في إيران. وتقع في شمالي إيران حاليًا وكانت جرجان مركز منطقة استرآباد، تقع بين طبرستان وخراسان،

ينظر: الأنساب للسمعاني (٢٣٧/٣)، لب اللباب في تحرير الأنساب (صـ ٦٢)، ومعجم البلدان (٢/ ١١٩)، أطلس التاريخ العربي الإسلامي شوقي أبو خليل صـ(٥٣).

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: كَانَ مَوْلاَهُ يَزِيْدُ قَدْ خَيَّرَهُ بَيْنَ الحُرِّيَّةِ، وَكِتَابَةِ الحَدِيْثِ، فَاخْتَارَ كِتَابَةَ الحَدِيْثِ... وَفَوَّضَ إِلَيْهِ مَوْلاَهُ التِّجَارَةَ، فَجَاءهُ سَائِلٌ، فَقَالَ: أَعْطِنِي دِرْهَمَيْنِ، فَإِنِّي أَنْفَعُكَ. فَأَعْطَاهُ، فَدَارَ السَّائِلُ عَلَى رُؤَسَاءِ البَصْرَةِ، وَقَالَ: بَكِّرُوا عَلَى يَزِيْدَ بنِ عَطَاءٍ، فَإِنَّهُ قَدْ أَعتَقَ أَبَا عَوَانَةَ. قَالَ: فَاجْتَمَعُوا إِلَى يَزِيْدَ، وَهَنَّؤُوهُ، فَأَنِفَ مِنْ أَنْ يُنْكِرَ ذَلِكَ، فَأَعْتَقَهُ حَقِيْقَةً.

ذكر أهم شيوخه [1]: روى عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر (ع)، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي (م ت س)، والأسود بن قيس (خ م د س)، وأشعث بن أبي الشعثاء (خ م س) وهو ابن سليم المحاربي، وبكير بن الأخنس (ر م د س ق)، وأبي بشر بيان بن بشر (خ)، والجعد أبي عثمان البصري (م د ت)، وأبي بشر جعفر بن أبي وحشية (خ م د ت س)، وحصين بن عبد الرحمن (خ م س)، والحكم بن عتيبة (م)، ورقبة بن مصقلة (خ د س)، وزياد بن علاقة (خ م ت س)، وزيد بن جبير (خ م س)، وسعد بن إبراهيم (م س)، وسعيد بن مسروق الثوري (خ ت)، وسليمان الأعمش (خ م ت س ق)، وسماك بن حرب (ي م د ت س)، وسهيل بن أبي صالح (م د ت)، وطارق بن عبد الرحمن (خ م)، وعاصم بن سليمان الأحول (خ م)، وعبد الرحمن ابن الأصبهاني (خ م)، وعبد الرحمن بن الأصم (م س)، وعبد العزيز بن صهيب (م د ت س)، وعبد الملك بن عمير (بخ م)، وعثمان بن عبد الله بن موهب (خ م ت)، وفراس بن يحيى الهمداني (خ م د س)، وقتادة بن دعامة (ع)، ومحمد بن

(١) اكتفيت بشيوخه في الصحيحين أو أحدهما دفعا للإطالة، واعتمدت على تهذيب الكمال (٣٠/٤٤٢).

المنكدر (م س) حديثا واحدا، ومغيرة بن مقسم الضبي (خ م)، ومنصور ابن زاذان (م س)، ومنصور بن المعتمر (م)، وموسى بن أبي عائشة (خ م د س)، وهلال الوزان (خ م د س)، ويحيى بن أبي إسحاق الحضرمي (م س)، ويعلى بن عطاء العامري (م د س)، وأبي إسحاق الشيباني (خ م)، وأبي حصين الأسدي (خ م ق)، وأبي الزبير المكي (م س ق)، وأبي مالك الأشجعي (م ت)، وأبي يعفور العبدي (خ م ت س).

هكذا أخرج أصحاب الكتب الستة أحاديث من رواية أبي عوانة عن قتادة السدوسي، وكذلك أخرجها الإمام أحمد في المسند، وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، والحاكم في المستدرك، والدارمي في المسند ومن تلاهم.

وهذا يؤكد جانب الاحتجاج بروايته عنه لكن الذي يهُمُّنا في هذا البحث، [صنيع البخاري ومسلم في حديث أبي عوانة عن قتادة]، هل كانا يخرجان له ما تفرد به عنه؟ أم كان على سبيل المتابعة؟ هذا ما سنراه من خلال بحثنا.

ذكر أهم تلاميذه(١): روى عنه جماعة منهم: أحمد بن إسحاق الحضرمي (م)، وحامد بن عمر البكراوي (خ م)، وحبان بن هلال (م س)، وحجاج ابن منهال (خ)، وسعيد بن منصور (م)، وشيبان بن فروخ (م س)، وأبو همام الصلت بن محمد الخاركي (خ)، وعبد الرحمن بن

(١) اكتفيت بشيوخه في الصحيحين أو أحدهما دفعا للإطالة، واعتمدت على تهذيب الكمال (٣٠/٤٤٤).

المبارك العيشي (خ س)، وعبيد الله بن عمر القواريري (م)، وعفان بن مسلم (م ق)، وعلي بن الحكم المروزي (خ)، والفضل بن مساور (خ)، وقتيبة بن سعيد البلخي (د ت س)[١]، ومحمد بن أبي بكر المقدمي (م)، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب (م ت ق)، ومحمد بن عبيد بن حساب (م)، ومحمد بن الفضل عارم (خ س)، ومحمد بن محبوب البناني (خ د س)، ومسدد بن مسرهد (خ د)، وأبو سلمة موسى بن إسماعيل (خ ت)، ويحيى بن حماد الشيباني (خ م خد ت س ق)، ويحيى بن يحيى النيسابوري (م)، وأبو داود الطيالسي (م)، وأبو الربيع الزهراني (م)، وأبو كامل الجحدري (م دس)، وأبو هشام المخزومي (م)، وأبو الوليد الطيالسي (خ م ت).

ومن خلال بحثي تأكد لي أن الشيخين ذكرا أحاديث أبي عوانة من رواية عِدَّةٍ من أصحابه:

اتفقا على إخراج حديثه من رواية: قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، وأَبي الْوَلِيدِ الطيالسيِّ.

وانفرد البخاري بإخراج حديثه من رواية: مسدد، ومحمد بن محبوب، وعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُبَارَكِ.

(١) كذا رمز له في التهذيب عند ذكر في تلاميذ أبي عوانة، ولم يرمز لروايته عن أبي عوانة في صحيح البخاري ومسلم، وهي ثابتة في عدة مواضع كما سيأتي في ثنايا البحث، وهذا يجعلنا لا نكون على ثقة تامة من هذه الرموز التي يذكرها المزي في شيوخ وتلاميذ الراوي، فلابد من التثبت وهذا لاحظته في النادر، والإمام المزي جبل في حفظ والإتقان، وكتابه غاية في الإجادة، وهذا لا ينفي أن يقع فيه كتابه بعض الأوهام، كما هي سمة بني آدم، ولعل الخطأ في بعض هذه الرموز من النُسَّاخِ.

وانفرد مسلم بإخراج حديثه من رواية: مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ الْغُبَرِيِّ، وأبي كامل الجحدري، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وسعيد بن منصور، ومحمد بن عبد الملك، وأبي الربيع الزهراني.

سماعاته: لم يسمع من أبيه[١]، ورأى الحسن، ومحمد بن سيرين. يعني ولم يسمع منهما.

وفاته: وكانت وفاته – عند الأكثرين – سنة ١٧٦ هـ[٢]، وقيل: ١٧٠ هـ[٣]، وقيل: ١٧٥ هـ[٤].

****

(١) قال ابن عدي الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥٥٦): أَبُو عَوَانة عَبد سبي من جرجان إِلَى البصرة، ويقال له: الوضاح بْن عَبد اللَّه فمن أين يروي عن أبيه، وَهو عَبد وأبوه كافر.

(٢) قاله أحمد بن حنبل وعبد الله بن أبي الأسود، وابن محبوب البناني، وروح بن عبد المؤمن وجزم به الذهبي. قَالَ ابْن محبوب: مَات فِي ربيع الأَوَّل يَوْم السبت. زاد الذهبي: بِالبَصْرَةِ.
ينظر: «العلل» لعبد الله بن أحمد (٣٠٤٠)، وسؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل (٧٨)، وتاريخ جرجان للسهمي صـ (٤٨١)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (١٦٨/١)، و«تاريخ بغداد» للخطيب (٤٦٥/١٣)، وسير الأعلام (٢١٧/٨).

(٣) قاله أبو بَكْر الإِسْمَاعِيلِي وعبد اللَّه بْن عَدِي الْحَافِظ يقولان. ينظر: تاريخ جرجان للسهمي صـ (٤٨١).

(٤) قاله علي بن المديني في العلل (صـ ٩٦)، وأبو غالب علي بن أحمد كما في تاريخ بغداد (٦٤٥/١٥)، وتصحَّف في تعليق أخي الشيخ مازن السرساوي على العلل لابن المديني (صـ ٩٦) : وقال ابن المديني وأبو غالب علي بن أحمد بن النضر: سنة خمس وستين. مع أن النص في العلل أعلى الصفحة [مات سنة خمس وسبعين ومائة].
وقال ابن حجر في التقريب على سبيل التردد بين القول الأول والثالث: (سنة خمس أو ست وسبعين

المطلب الثاني

كلام النقاد حول أبي عوانة

بالنظر في أقوال أهل النقد، وجدتُ أقوالهم حول الرواة عموما تنقَسِمُ إلى ستةِ أقسام، وهي كالتالي:

(١) **التوثيق المطلق:** أي دون قيد. ومثله يكون حجة ثقة مطلقا إلا أن يخالف مَنْ هو أوثقُ منه.

(٢) **التوثيق المقيد:** أي مقيدا بحال معين كروايته في زمن معين أو بلد معين أو شيخ معين أو بطريقة في الرواية كتوثيقه إذا حدَّثَ من كتاب أو إذا صرَّحَ بالسماع أو إذا روى عنه ثقة.

(٣) **التوثيق النسبي:** أي مقارنة بغيره. ولا يلزم منه أن يكون حجة ثقة فقد يكون أقل ضعفا من غيره عند المقارنة.

(٤) **الجرح النسبي:** أي أن يكون أقل حالا من غيره عند المقارنة، ولا يلزم منه أن يكون ضعيفًا.

(٥) **الجرح المقيد:** أي مقيدا بحال معين كروايته في زمن معين أو بلد معين أو شيخ معين أو طريقة في الرواية كجرحه إذا حدث من حفظه،.

(٦) **الجرح المطلق:** أي دون قيد أو استثناء، فإن كان جرحه خفيفا ولم يخالف اعتبرت روايته، وإلا طُرِحَتْ.

وفيما يلي بيانٌ لما ورد من أقوال أهل النقد في أبي عوانة على ترتيب هذا التقسيم، وقد أذكر بعض النقول عن أهل العلم، في قسمين أو أكثر إذا كان النصُّ محتمِلًا، وأميِّزَ الشاهد مِنَ النص بإبرازه بخط ثخين.

****

{ التوثيق المطلق }

قَالَ شعبة بن الحجاج لحَجَّاج الأَعْوَر: الزَمْ أَبَا عَوَانَةَ[١]، وقَالَ: إِنْ حَدَّثَكُم أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَصَدِّقُوهُ[٢]. يعني: أنه موضع ثقة كبيرة.

وقال يحيى القطان: إن أبا عوانة كان مأمونا[٣].

وقال يحيى بن معين[٤]: أبو عوانة الوضاح ثقة، وقال: كان عبدا ليزيد بن عطاء، وحديث أبي عوانة جائز، وحديث يزيد بن عطاء ضعيف.

وذكر علي بن المديني[٥] أبا عوانة فيمن تدور عليهم الأسانيد من أهل البصرة.

وقال أحمد العجلي[٦]: ثقة مولى يزيد بن عطاء الواسطي، يزيد بن عطاء جائز الحديث، وأبو عوانة أرفع منه.

وقال يعقوب بن شيبة[٧]: أبو عوانة ثبت صحيح الكتاب، وحفظه صالح، وكان أبو عوانة سبيا.

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش[٨]: أبو عوانة صدوق في

---

(١) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨).

(٢) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨). نقله عَفَّانُ بن مسلم عن شعبة.

(٣) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨).

(٤) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨)

(٥) قال في أول كتابه علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ صـ (٨٦، وما بعدها): نظرتُ فإذا الإسناد يدور على ستة: لأهل المدينة: الزهري وعمرو بن دينار، ولأهل البصرة: قتادة ويحيى بن أبي كثير. ولأهل الكوفة: أبي إسحاق والأعمش. ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف من صنف فمن أهل المدينة: مالك ومحمد بن إسحاق وابن جريج وسفيان بن عيينة. ومن أهل البصرة: سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة وأبو عوانة وشعبة بن الحجاج ومعمر. ومن أهل الكوفة: سفيان بن سعيد الثوري. ومن أهل الشام: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي. ومن أهل الشام: هشيم بن بشير.

(٦) الثقات ط الباز (صـ ٤٦٤) (١٧٦٨).

(٧) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨).

(٨) إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٢١٩).

الحديث.

وقال الذهبي[١]: الإمام، الحافظ، الثبت، محدِّث البصرة... وكان من أركان الحديث.

****

(١) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٨/ ٢١٧).

{ التوثيق المقيد }

قال شعبة بن الحجاج [١] لأبي عوانة: كتابُكَ صالحٌ وحفظُك لا يسوى شيئا، مع مَنْ طلبتَ الحديثَ؟ قال: مع منذر الصيرفي، قال: منذر صنع بك هذا.

وقَالَ عَفَّانُ بنُ مُسْلِمٍ: كَانَ أَبُو عَوَانَةَ صَحِيْحَ الكِتَابِ، ثَبْتاً، كَثِيْرَ العَجْمِ، وَالنَّقطِ، وأبو عوانة في جميع حاله أصح حديثًا عندنا من هشيم[٢]. وقال أيضا: أبو عوانة كتابه صحيح، وأخبار يجيء بها، وطول الحديث بطوله، وهشيم أحفظ، وإنما يختصر الحديث، وأبو عوانة يطوله، ففي جميع حاله أصح حديثًا عندنا من هشيم، إلا أنه بأخرة كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت[٣].

ولما سأله ابن معين، وأبو خيثمة عن شعبة، وأبي عوانة قال[٤]:

---

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨) قال: أخبرني ابن الفضل، قال: أخبرنا دعلج، قال: أخبرنا أحمد بن علي الأبار، قال: سمعت عبيد الله ابن عائشة به.

قلت: وقد أورده الذهبي في السير (٢٢١/٨)، وتصحَّفَ إلى (عبيد الله بن موسى العبسي)، وفي التذكرة إلى (عبيد الله العبسي). وأخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٤٠٩– ت الصومعي) فقال: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جُبَيْرٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَائِشِيُّ قَالَ: قَالَ شُعْبَةُ لِأَبِي عَوَانَةَ: "وَيْحَكَ يَا وَضَّاحُ كِتَابُكَ جَيِّدٌ وَحِفْظُكَ رَدِيءٌ، وَحِفْظُكَ جَيِّدٌ وَكِتَابُكَ رَدِيءٌ، مَعَ مَنْ كُنْتَ تَطْلُبُ الْحَدِيثَ قَالَ: مَعَ مُنْذِرٍ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ: هَذَا مُنْذِرٌ صَنَعَ بِكَ".

وهذه الرواية لم أقف على ترجمة رواتها عمر بن الحسن ولا محمد العائشي، ولفظُها منكرٌ إذ فيها قوله: **(كِتَابُكَ جَيِّدٌ وَحِفْظُكَ رَدِيءٌ، وَحِفْظُكَ جَيِّدٌ وَكِتَابُكَ رَدِيءٌ)**، فأولها يكذب آخرها، وأصحُّ منها ما رواه الخطيب من طريق عبيد الله ابن عائشة ولفظه : (كِتَابُكَ صَالِحٌ، وَحِفْظُكَ لاَ يَسْوَى شَيْئاً).

وعبيد الله بن عائشة هو عبيد الله بن محمد بن حفص التيمي العيشي، ويقال له: ابن عائشة، نسبة إلى عائشة بنت طلحة، لأنه من ذريتها، وهو ثقة، كما في التقريب (صـ ٣٧٤).

وينبغي معرفة الأقوال الأخرى لشعبة في أبي عوانة، وكلام النقاد أيضا في أبي عوانة مقارنا بشعبة.

(٢) «الجرح والتعديل» (١٧٣/٩).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (١٦٩/٢).

(٤) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨). من طريق عرفة بن الهيثم.

كان شعبة يحذف الأحاديث، وكان أبو عوانة يكتبها بأصولها.

وَقَالَ يَحْيَى القَطَّانُ: أَبُو عَوَانَةَ مِنْ كِتَابِه أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شُعْبَةَ مِنْ حِفْظِهِ[١].

وقال عبد الرحمن بن مهدي[٢]: كتاب أبي عوانة أحب إلي من حفظ هشيم، وحفظ هشيم أحب إلي من حفظ أبي عوانة. وقال [٣]: أبو عوانة، وهشام كسعيد بن أبي عروبة وهمام، إذا كان الكتاب فكتاب أبي عوانة صحيح، وإذا كان الحفظ فحفظ هشام، وإذا كان الكتاب فكتاب هماما، وإذا كان الحفظ فحفظ سعيد.

وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: هُوَ صَحِيْحُ الكِتَابِ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، رُبَّمَا يَهِمُ[٤].

ولما سئل: أبو عوانة أثبت، أم شريك؟ قال: **إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت**، واذا حدث من غير كتابه فربما وهم[٥].

وقال أبو عبد الله البخاري[٦]: كان صاحب كتاب، اسمه: وضاح، مولى يزيد بن عطاء.

وقال أبو حاتم الرازي[٧]: كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيرا وهو صدوق ثقة، وهو أحب إلى من أبى الأحوص، ومن جرير بن عبد الحميد، وهو أحفظ من حماد بن سلمة.

---

(١) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨).
(٢) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨)
(٣) المصدر السابق.
(٤) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٨/ ٢١٨)
(٥) «الجرح والتعديل» (١٧٣/٩)، و«المعرفة والتاريخ» (١٦٧/٢). من طريق أبي طالب.
(٦) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨).
(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤١/٩).

وقال أبو زرعة الرازي: ثقة إذا حدَّث من كتابه[١].

وقال أبو حاتم ابن حبان: كان من أهل الفضل والنسك ممن عنى بالعلم صغيرا وانتفع به كبيرا وكان ربما يهم إذا حدث من حفظه[٢].

وقال ابن عبد البر[٣]: أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه، وكان إذا حدث من حفظه ربما غلط.

وقال ابن حجر[٤] تعليقا على حديث اختلف الثقات عليه فيه: وهذا من أبي عوانة لعله حدثه من حفظه، وحدث أولئك من كتابه، وكان إذا حدَّث من كتابه أتقن مما إذا حدَّث من حفظه.

وروى البخاري له حديثا في الجامع الصحيح (٣٣٣) فقال: حدثنا الحسن بن مدرك، قال: حدثنا يحيى بن حماد، قال: أخبرنا أبو عوانة اسمه الوضاح، من كتابه.

فعلَّقَ عليه ابنُ حجرٍ قائلا[٥]: قوله "**من كتابه**" إشارة إلى أن أبا عوانة حدَّث به مِن كتابه لا من حفظه، وكان إذا حدَّثَ من كتابه أتقنُ مما إذا حدَّث من حفظه؛ حتى قال عبد الرحمن بن مهدي: كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم.

وقال أيضا[٦] في تعليقه على رواية لأبي عوانة بالشك في الإسناد: أبو عوانة كان يحدِّثُ من حفظه فربما وَهِمَ، وحديثُه من كتابه أثبتُ. وقال: وعلى هذا يحمل اختلاف هؤلاء الحفاظ عنه.

****

(١) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٩٤٩/٣).
(٢) مشاهير علماء الأمصار (صـ٢٥٢).
(٣) الاستغناء لابن عبد البر (٩٩٧).
(٤) في النكت الظراف بهامش تحفة الأشراف (٤٢٢/٣) (٤٢٥٩).
(٥) فتح الباري لابن حجر (٤٣٠/١).
(٦) فتح الباري لابن حجر (٧/ ٣٦)، ومثله في حديث آخر في جزء (طرق حديث لا تسبوا أصحابي) لابن حجر (صـ٦٨، ٦٩).

{ التوثيق بالنسبة }

قَالَ عَفَّانُ بن مسلم: أَبُو عَوَانَةَ أَصَحُّ حَدِيْثاً عِنْدَنَا مِنْ شُعْبَةَ[١]، وقال: أبو عوانة في جميع حاله أصح حديثًا عندنا من هشيم[٢]، وقال أيضا: أبو عوانة أكثر رواية عن أبي بشر من شعبة وهشيم في جميع الحديث[٣].

وقَالَ يَحْيَى القَطَّانُ: مَا أَشْبَهَ حَدِيْثَهُ بِحَدِيْثِ سُفْيَانَ، وَشُعْبَةَ[٤]، وقال: أَبُو عَوَانَةَ مِنْ كِتَابِه أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شُعْبَةَ مِنْ حِفْظِهِ[٥].

وقال عبد الرحمن بن مهدي[٦]: كتاب أبي عوانة أحب إلي من حفظ هشيم، وحفظ هشيم أحب إلي من حفظ أبي عوانة. وقال: أبو عوانة، وهشام كسعيد بن أبي عروبة وهمام، إذا كان الكتاب فكتاب أبي عوانة صحيح، وإذا كان الحفظ فحفظ هشام، وإذا كان الكتاب فكتاب هماما، وإذا كان الحفظ فحفظ سعيد[٧].

وقال يحيى بن معين: وقد سئل مَنْ لأَهْلِ البَصْرَةِ مِثْلُ زَائِدَةَ؟ – يَعْنِي: فِي الكُوْفَةِ– فَقَالَ: أَبُو عَوَانَةَ[٨].

وقال[٩]: وقد ذَكَرَ زهير بن معاوية، وأبا عوانة، فكأنه ساوى بين أبي عوانة وزهير بن معاوية، وقال: إذا اختلف أبو عوانة وشريك فالقول قول

(١) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٨/ ٢١٨).
(٢) «الجرح والتعديل» (١٧٣/٩).
(٣) «المعرفة والتاريخ» (١٦٩/٢).
(٤) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨).
(٥) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨).
(٦) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨)
(٧) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨).
(٨) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٨/ ٢٢٠) من طريق جَعْفَرَ بنِ أَبِي عُثْمَانَ عنه.
(٩) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨). من طريق عباس بن محمد الدوري عنه.

أبي عوانة.

وقال[١]: وقيل له أبو عوانة أثبت أو شريك ؟ قال: أبو عوانة أصحُّ كتابا وكان أبو عوانة يقرأ ولا يكتب.

وقال [٢]: وقيل له أبو عوانة أحب إليك أم إسرائيل ؟ قال: أبوعوانة أحب إلى منه وأثبت.

وقال [٣]: لما سأله عبد الوهاب بن باذام: أيما أكثر جرير أوأبوعوانة ؟ فقال: أبو عوانة أثبت منه. فقال له عبد الوهاب بن باذام: ياأبا زكريا جرير صاحب كتاب فقال: أبو عوانة أثبت منه.

ولما سئل عن أبي عوانة في قتادة ؟ **قال**[٤]: قريب من حماد بن سلمة، فقيل له: فهمام أحب إِلَيْك فِي قَتَادَة أَو أَبُو عوَانَة؟ فَقَالَ: همام أحب إِلَيّ من أبي عوَانَة.

وقال [٥]: أثبتهم في مغيرة أبو عوانة، قال: وهو في قتادة ليس بذاك.

قال أحمد العجلي[٦]: يزيد بن عطاء جائز الحديث، وأبو عوانة أرفع منه.

وقال أحمد بن حنبل: لما سئل (جرير الرازي وأبو عوانة أيهما أحب إليك؟) قال: أبو عوانة من كتابه أحب إلي[٧].

ولما سئل عن (أبي عوانة أثبت، أم شريك؟) **قال:** إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، واذا حدث من غير كتابه فربما وهم[٨].

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١١٨) (٥٧٦).
(٢) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١١٧) (٥٦٨).
(٣) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١١٤) (٥٤٧).
(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (٣٩).
(٥) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨).
(٦) الثقات ط الباز (صـ ٤٦٤) (١٧٦٨).
(٧) «سؤالات ابن هانئ» (٢١٣٤)، و«المعرفة والتاريخ» (١٦٧/٢) من طريق ابن هانئ.
(٨) «الجرح والتعديل» (١٧٣/٩) من طريق أبي طالب.

وقال[١]: إذا خالف أبو عوانة وأبان العطار سعيدًا أعجبني ذاك، يعني حديثهما، قال: لأنه يكون مما قد حفظاه. ولما سئل [٢]: مَن أكبر مَنْ روى عن عبد الملك بن عمير؟ قال: أبو عوانة.

قال ابن حجر[٣]: هو أثبت من أسباط بن محمد، وقال أيضا[٤]: هو أحفظ من أبي بكر بن عياش في شيخه يعني أبي حصين عثمان بن عاصم.

*****

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٥٠٣ – ٥٠٤) نقله عنه الأثرم.

(٢) سؤالات أبي داود (٣٦٥)، **قلت:** الظاهر أن (أكبر) تحمل على كبر السن وليس كبر القدر والمكانة، فإن عبد الملك قد روى عنه الأكابر شعبة والسفيانان وغيرهما مما لا شك في تقدمهم على أبي عوانة.

(٣) في النكت الظراف (٦٧٨/٣) (٤٨١١).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٢٥/٥).

{الجرح المقيد}

قال شعبة بن الحجاج[١] لأبي عوانة: كتابُكَ صالحٌ وحفظُك لا يسوى شيئا، مع مَنْ طلبتَ الحديثَ؟ قال: مع منذر الصيرفي، قال: منذر صنع بك هذا.

وقال عفان بن مسلم: كان بأخرة يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت[٢]. وقال [٣]: قال أبو عوانة: كان قتادة يقول لي: لا تكتب عني شيئًا، فسمعت منه وحفظت، ثم نسيتُ بعدُ، فجلست إلى سعيد فجعل يحدث عن قتادة ما أعرف، أو نحو هذا.

وقال يحيى بن معين[٤]: أثبتهم في مغيرة أبو عوانة، قال: وهو في قتادة ليس بذاك.

وقَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ[٥]: هُوَ صَحِيْحُ الكِتَابِ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، رُبَّمَا يَهِمُ.

وقال علي بْنُ المَدِيْنِيِّ: كَانَ أَبُو عَوَانَةَ فِي قَتَادَةَ ضَعِيْفاً، ذَهَبَ كِتَابُهُ، وَكَانَ يَتَحَفَّظُ مِنْ سَعِيْدٍ، وَقَدْ أَغرَبَ فِيْهَا أَحَادِيْثَ[٦]. وقال: أَبُو عوانة **بَاعَ كِتَابه**[٧].

قلت: قوله (وَقَدْ أَغرَبَ فِيْهَا أَحَادِيْثَ) أي أغرب في أحاديث عن قتادة لم يتابعه عليها أحد.

---

(١) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (١٦٩/٢).

(٣) نقله الأثرم عن الإمام أحمد عن عفان كما في شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٥٠٣ – ٥٠٤).

(٤) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٨).

(٥) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٨/ ٢١٨).

(٦) تاريخ بغداد ت بشار (٦٤٣/١٥) وفيه : (وكان يحفظ من سعيد) ، والمثبت من سير أعلام النبلاء (٢٢١/٨) والسياق يقتضيه.

(٧) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (صـ٨١).

{الجرح النسبي}

قال أحمد بن حنبل: كان وكيع إذا حدَّث عن مثلِ أبي عوانة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة. يقول: وجدناه عند أبي عوانة، وجدناه عند حماد بن زيد، يستصغرهم(١).

قال يحيى بن معين في شأن همام بن يحيى(٢): هو أحب إليَّ من حماد بن سلمة في قتادة ومن أبي عوانة.

{الجرح المطلق }

(١) تصنيفه كتابا في الطعن في الصحابة:

قال أحمد بن حنبل: سلام بن أبي مطيع من الثقات حدثنا عنه ابن مهدي ثم قال أبي: كان أبو عوانة وضع كتابا فيه معايب أصحاب رسول الله وفيه بلايا فجاء سلام بن أبي مطيع فقال يا أبا عوانة أعطني ذاك الكتاب فأعطاه فأخذه سلام فأحرقه. قال أبي: وكان سلام من أصحاب أيوب وكان رجلا صالحا(٣).

قال عبد الرحمن بن مهدي: نظرت في كتاب أبي عوانة وأنا أستغفر الله(٤).

قلت: الظاهر أن هذا كان في أول أمره، فلما أنكرَه عليه سلام بن أبي مطيع، وأحرَقه، استقامت روايته، وليسَ في هذا الأمر ما يطعَنُ في حفظه وضبطه إنما هو في رأيه الذي لم يظهر أثرُه في روايته لا سيما فيما رواه الشيخان، وقد استقرَّ أمرُه عند جمهور النقاد على الاحتجاج به.

(٢) أنه كان أميا معتمدا على كتابة غيره:

---

(١) «العلل» لأحمد رواية عبد الله بن أحمد (١٢٥٣).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٤٩)

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣٥٧) (١/ ٢٥٣).

(٤) «العلل» (٤٣٢٩). لعله يستغفر مما وجده من هذا الكتاب الذي أشار إليه الإمام أحمد.

قال يَحْيَى بن معين: كَانَ أَبُو عوَانَة أُمِّيا يَسْتَعِين بِإِنْسَان يكْتب لَهُ وَكَانَ يقْرَأ الحَدِيث(١). وقَالَ: كَانَ أَبُو عَوَانَةَ يَقرَأُ، وَلاَ يَكْتُبُ(٢).

وقال إسماعيل ابن علية: رأيت هارون الأعور يكتب له(٣). نقله أحمد عن إسماعيل ابن علية وأشار إلى أنه كان يعيب أبا عوانة بذلك.

قلت: هارون بن سعد الأعور الكوفي، قال أحمد: روى عنه الناس، وهو صالح. وقال أبو حاتم : لا بأس به، خرج مع إبراهيم بن عبد الله فلما هزم إبراهيم وقتل هرب هارون إلى واسط فكتب عنه الواسطيون .

قال الذهبي: وقد شذ ابن حبان – كعوائده – فقال : لا تحل الرواية عنه ، كان غالياً في الرفض ، وهو رأس الزيدية ممن كان يعتكف عند خشبة زيد التي هو مصلوب عليها وكان داعية إلى مذهبه(٤).

قلت : لم يكن غاليًا في رفضه، فإن الرافضة رفضت زيد بن علي وفارقته، وهذا قد روَى له مسلمٌ.

قال ابن حجر: صدوق رمي بالرفض، ويقال: رجع عنه(٥).

قلت : وعليه فلا مطعن في أبي عوانة إن استعان بهارون الأعور ما دام مأمونا، والعبرة في صحة الكتاب أن يكون كاتبه أمينا ضابطا، وقد علم الأئمة بالاستقراء أن أبا عوانة كان صحيح الكتاب ونصوا على ذلك.

{ ذكر ما يحتمل كونه جرحا والرد عليه }

رجوعه عن الخطأ

قال أحمد بن حنبل (في حديث أبي عوانة): أخطأ، أو صَحَّفَ،

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري (١٨٤/٤) (٣٨٥٣).
(٢) تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ٦٣٩).
(٣) «العلل» (١٠٥٠).
(٤) تاريخ الإسلام (٩٩٧/٣).
(٥) التقريب (7276).

فرددنا عليه فرجَعَ إلى ما قلنا له[١].

وقال ابن هانئ[٢]: وسئل (يعني أبا عبد الله) عن حديث حدث به أبو عوانة، عن خالد بن علقمة. فقال: كان شعبة حدث به عن خالد بن عرفطة، فلما أخبر أبو عوانة تابع شعبة. فقال: خالد بن عرفطة، وقال: لعل شعبه أحفظ له مني، فلما قيل له: أن شعبة أخطأ فيه رجع إلى قوله الأول. فقال: خالد بن علقمة.

****

قلت: ما من راو مهما بلغت منزلته إلا ويخطئ في بعض حديثه، وقد جرى على ذلك أئمة الحديث.

قال مُهَنَّا للإمام أحمد: كان غُنْدَرٌ يغلطُ؟ قال: «أليس هو من الناس؟!»[٣].

وقال حنبل: سمعتُ أبا عبد الله (يعني: الإمام أحمد.) يقول: «ما رأيتُ أحدًا أَقَلَّ خطأ من يحيى بن سعيد – يعني القطان – ولقد أخطأ في أحاديث». قال أبو عبد الله: «ومَنْ يَعْرَى من الخطأ والتصحيف؟!»[٤].

وذكَرَ عَبَّاس الدُّوري [٥] عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ؛ أَنَّهُ قال: «مَنْ لا يخطئ في الحديث، فهو كذَّاب».

وذُكِرَ عنه أيضًا[٦] أنه قال: «لستُ أعجَبُ ممَّن يحدِّث فيخطئ، إنما العَجَبُ ممَّن يحدِّث فيصيب».

وقال التِّرْمِذي[٧]: «وإنما تفاضَلَ أهلُ العلم بالحِفْظِ والإتقانِ والتثبيتِ

(١) «العلل» (٢٦٤٢) رواية ابنه عبد الله.
(٢) «سؤالاته» (٢٣٧٣).
(٣) "الآداب الشرعية" (١٤١/٢) .
(٤) المرجع السابق، و"تدريب الراوي" (١٩٣/٢).
(٥) في "تاريخه" (٢٦٨٢) .
(٦) في المرجع السابق (٥٢) .
(٧) في "العلل الصغير" (٤٣١/١/شرح ابن رجب).

عند السماع، مع أنه لم يَسْلَمْ من الخطأ والغلط كبيرُ أحدٍ من الأئمَّة، مع حفظهم».

وذكَرَ الذهبيُّ[1] خطأً وقع لعبد الله بن عثمان الملقَّب بعَبْدان، ثم قال: «قلت: عَبْدَانُ حافظٌ صدوق، ومَنِ الذي يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!».

وذكَرَ في موضعٍ آخَرَ[2] وَهَمًا وقع للدَّارَقُطْني، وعبد الغني بن سعيد، والخطيب البغدادي، وابن ماكولا، ثم قال: «فبَعْدَ هؤلاءِ الأعلامِ من يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!».

قلت: وعليه فلا يعاب أبو عوانة بذكر بعض أخطائه.

وأما قول الإمام أحمد **(فرددنا عليه فرجَعَ إلى ما قلنا له)** فيحتمل أن يكون مدحا لأبي عوانة حيث رجع عن الخطأ لما تبين له ذلك من رواية من هو أوثق منه.

لكن متابعة أبي عوانة لشعبة في حديث آخر، ثم رجوعه عن ذلك لما ظهر له خطأ شعبة يدلُّ على أنه لم يكن متقنًا لبعض حديثه، ولعله كان مما حدَّثَ به مِنْ حفظِه، وهذا يؤكد قول الإمام أحمد: (وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، رُبَّمَا يَهِمُ).

قال المعلمي اليماني: «ذكر الخطيب في «الكفاية» ما يتعلق بخطأ الراوي وبعدم رجوعه، فذكروا أنه تردُّ رواية من كان الغالب عليه الغلط ومن يغلط في حديث مجتمع عليه فينكر عليه فلا يرجع، ومعلوم من تصرفاتهم ومقتضى أدلتهم أن هذا حكم الغلط الفاحش الذي تعظم مفسدته فلا يدخل ما كان من قبيل اللحن الذي لا يفسد المعنى ومن قبيل ما كان يقع من شعبة من الخطأ في الأسماء وما كان يقع من وكيع وأشباه ذلك

(١) في "سير أعلام النبلاء" (١٤/١٧٢) .
(٢) من "سير أعلام النبلاء" (١٥/٢١٧) .

وكما وقع من مالك....»[١].

قال أبو الحسن المأربي: ومن تدبر هذه المسألة أعني مسألة الإصرار على الخطأ علم أن رجوع الراوي عن بعض رواياته يحتمل أنه رجع عن ذلك أمام الأئمة لكنه كذاب ويعود إلى التحديث بذلك مرة أخرى، ويحتمل أنه يقبل التلقين مع صلاحه وعبادته لكنه لا يميز، ويحتمل أنه علم بخطئه ورجع إلى الرشد والصواب، وقد يرجع احتياطًا بمعنى أنه يترك رواية هذا الحديث بالمرة لأنه لا يريد أن يخالف الأكثر ولا يريد أن يصلح ما وجده في أصله لقول غيره، وهذا من ورع بعض المحدثين وسماحتهم في الحديث كما سيأتي إن شاء الله، وفي المقابل قد يكون المصر على خطئه كذابًا مستهزءًا بمن ينكر عليه كما يفعل ذلك سقَطةُ القصاصِ وقليلو الحياء منهم، وقد يُصِرُّ على قوله الثقةُ ثقةً بحفظه وبكتابه كما فعل مالك، وقد يصر على خطئه من يخاف أن يطعن بأنه يقبل التلقين، **فالأمر يحتاج في كل ذلك إلى تأمل إصرار المصر ورجوع من رجع على أي جهة كان ذلك، والله أعلم**[٢].

****

(١) التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١٠/ ٧٩٩، ٨٠٠). ط عالم الفوائد ضمن (آثار الإمام المعلمي).

(٢) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل لأبي الحسن المأربي (٣٤٨/١).

روايته لأحاديث منكرة

قال علي بن المديني[١]: روى عثمان بن المغيرة أحاديث نكرة من حديث أبي عوانة. أي من حديث أبي عوانة عنه.

قال الذهبي[٢]: عُثْمَان بن الْمُغيرَة الثَّقَفِيّ ثِقَة وَلأبي عوَانَة عَنهُ مَنَاكِير. وقال أيضا[٣]: ولأبي عوانة عنه ما يُنْكَرُ.

قلت: هذا ليس فيه ما يمس أبا عوانة، وقد أورد العقيلي هذا القول عن ابن المديني عقب حديث لم يتفرد به أبو عوانة، بل تابعه عليه الثوري وغيره، وكان مداره على عثمان بن المغيرة، وهذا الحديث حسن بعض أهل العلم وليس فيه ما ينكر.

ولعل الأوفق لفهم كلام الإمام علي بن المديني قوله كما في كتاب أبي إسحاق الصريفيني[٤]: قال ابن المديني: روى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أحاديث مناكير.

والقلب في ريبة مما يذكره أبو إسحاق الصريفيني، فإني لم أجد رواية لعثمان بن المغيرة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

***

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٠٧/١).
(٢) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٢٩).
(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٦).
(٤) إكمال تهذيب الكمال (٩/ ١٩٠).

روايته عن عطاء بن السائب

قال أحمد بن حنبل [١]: أبو عوانةَ سمعَ منهُ بالكوفةِ والبصرةِ جميعًا –يعني: مِن عطاء بن السائب.

قلت: غاية الأمر أنه روى قبل وبعد اختلاط عطاء، فالخلل ليس منه، وعليه فلا تعتمد روايته عن عطاء إلا ما وافقه عليه قدماء أصحاب عطاء ممن سمع منه بالكوفة أو سمع منه بالبصرة في القدمة الأولى مثل شعبة والثوري، والحمادَينِ وهشام الدستوائي وذلك دفعا لاحتمال الخلل.

*****

{ تلخيص الأئمة لحال الراوي }

تميز الحافظان الذهبي وابن حجر –وتلاهم المعلمي اليماني– بتلخيص حال الراوي في كتبهم، بعد الاطلاع على مجموع ما ورد من كلام النقاد فيه، وغالبا نجدُ في خلاصاتهم رعاية لكل ما قيل وأحيانا يفوتُهم أو لا يعتبِرون بعض ما قيل في الراوي، وقد لا يظهر للباحث علة إهمالهم لبعض ما يقال في الراوي.

خلاصة الذهبي[٢]:

وقال في الميزان: صاحب قتادة، مُجْمَعٌ على ثقته، وكتابُه متقَنٌ بالمرة، قال أبو حاتم: ثقة يغلط كثيرا إذا حدَّث مِنْ حفظِه[٣]. وقال: اسْتَقَرَّ

(١) "مسائل أبي داود" (١٨٥٠).

(٢) لا يعتمد في خلاصة الراوي على ما يصدر به الإمام الذهبي ترجمة الراوي في سير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام وتذكرة الحفاظ، فهذا توثيق في الجملة، مثل قوله هنا عن أبي عوانة، فلابد من النظر في تفصيل كلام الأئمة فيه ليراعى عند الحكم عليه.

(٣) ميزان الاعتدال (٣٣٤/٤).

الحَالُ عَلَى أَنَّ أَبَا عَوَانَةَ ثِقَةٌ، وَمَا قُلْنَا: إِنَّهُ كَحَمَّادِ بنِ زَيْدٍ، بَلْ هُوَ أَحَبُّ إِلَيْهِم مِنْ إِسْرَائِيْلَ، وَحَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، وَهُوَ أَوْثَقُ مِنْ فُلَيْحِ بنِ سُلَيْمَانَ، وَلَهُ أَوهَامٌ تَجَانَبَ إِخرَاجَهَا الشَّيْخَانِ[1].

قلت: يعني الذهبي أن أبا عوانة ليس في الثقة مثل الكبار، وأن له أوهاما تجنبها الشيخان.

خلاصة ابن حجر:

قال في هُدَي الساري (١/ ٤٤٩، ٤٥٠) في الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب: أحد المشاهير **وثقه الجماهير** وقال أبو حاتم: كان يغلط كثيرا إذا حدث من حفظه، وكذا قال أحمد وقال ابن المديني: في أحاديثه عن قتادة لين؛ لأن كتابه كان قد ذهب. قلت: **اعتمده الأئمة كلهم.** أهـ

وقال أيضا في هدي الساري (١/ ٤٦٤) في فصل تمييز أسباب الطعن في المذكورين: تُكُلِّمَ في حديثه مِنْ حفظِه وكتابُه معتمدٌ. وقال في التقريب (٧٤٥٧): ثقة ثبت.

قلت: قوله (وثقه الجماهير ... اعتمده الأئمة كلهم) ليس دقيقا، وأدقُّ منه قوله بعد ذلك: (تُكُلِّمَ في حديثه مِنْ حفظِه، وكتابُه معتمدٌ).

ولم أجد صاحبي تحرير تقريب التهذيب تعقباه بشيء في ترجمته (٧٤٠٧)، ولا صاحب كشف الإيهام (صـ٥٨٠) فقصَّرا.

(١) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٨/ ٢٢١).

خلاصة المعلمي اليماني:

قال في التنكيل[١]: اتفق الأئمة على الثناء عليه والاحتجاج بروايته، وأخرج له الشيخان في (الصحيحين) أحاديث كثيرة.

قلت: هذا الإطلاق لا يوافق عليه، فلابد من مراعاة ما قيل في الراوي، لا سيما في روايته عن قتادة.

فالأولى أن يقال – والله أعلم – :

ثقة حافظ إذا حدَّث مِنْ كتابه، وإذا حدَّث من حفظه فله غرائب، لاسيما عن قتادة وعطاء بن السائب

أما حديثه عن قتادة فلم يكتبه، ولم يتقنه، فلا يعتبر بما تفرَّد به عنه.

وأما حديثه عن عطاء فلا يعتبر به حتى يتابعه عليه أحد القدماء من أصحاب عطاء قبل اختلاطه.

وإن اختلف مع غيره في أحد شيوخه فينبغي مراعاة كلام أهل العلم في تقديمه على بعض الرواة، أو تأخيره في بعضهم.

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٣٥، ٣٦).

المطلب الثالث

ترجمة مختصرة لقتادة السدوسي[1]

اسمه ونسبه: هو الإمام القدوة أبو الخطاب قَتادة بن دِعَامة بن قَتادة بن عَزِيز بن عمرو بن ربيعة السَّدوسي البصري الأعمى، من بني أسد بن ربيعة بن نِزار بن عامر بن عدنان[2].

مولده: ولد سنة ٦١، وقال ابن معين: سنة ٦٠ [3]. ويظهر أنَّ ذلك في البصرة.

طلبه للعلم:

قال قَتادة: جالست الحسن – يعني البصري – اثنتي عشرة سنة، أصلي معه الصُّبح ثلاث سنين[4].

وذكر معمر عن قَتادة أنه أقام عند سعيد بن المسيَّب ثمانية أيام فقال له اليوم الثامن: ارتحل يا أعمى فقد أنزفتني[5].

وقال معمر: « سمعت قَتادة يقول: ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً »[6].

---

(١) ترجمته وافية في تهذيب الكمال (٤٩٨/٢٣)، ولم أطل في ترجمته إذ ليست هي مقصود البحث، وقد استفدت جدا من كلام الدكتور عادل عبد الشكور الزرقي في رسالته للدكتوراة: مرويات قتادة ويحيى بن أبي كثير المعلة في علل الدارقطني لاسيما في كلامه على تدليس قتادة.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (١٨٥/٧-١٨٦).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (٥١٦/٢٣).

(٤) طبقات ابن سعد (١١٩/٧) وتاريخ يعقوب (٢٧٩/٢)، وتهذيب الكمال للمزي (٥١٤/٢٣).

(٥) طبقات ابن سعد (١١٩/٧) والحلية لأبي نعيم (٣٣٤/٢) وفي التاريخ الكبير للبخاري (١٨٦/٧) : « ثلاثة أيام » .

(٦) تاريخ الإسلام (٤٥٤/٧) وتذكرة الحفاظ (١٢٣/١) للذهبي .

شيوخه:

أخذ قَتادة العلم والحديث عن العشرات من التابعين وغيرهم، وأكثر من الرِّواية عن أنس بن مالك ﷺ، وهو الصَّحابي الوحيد الذي سمع منه كما نصَّ عليه الحاكم(١). وقد أخرج حديثه عن أنس الجماعة(٢).

واختلف في سماعه من عبد الله بن سرجس وأبي الطفيل(٣)، ولم يثبتِ التَّصريح بالسَّماع في شيءٍ من روايته عن ابن سَرْجِس وأبي الطُّفيل، لكن قال الحاكم عن سماعه منه: ليس هذا بمستبعد، بينما قال في موضع آخر: لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس(٤).

وللتوسع في تحرير سماعات قتادة ممن روى عنهم ينظر: رسالة (شيوخ قتادة بن دعامة السدوسي المتكلم في سماعه منهم دراسة تطبيقية)(٥).

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١١) .

(٢) أشار إلى ذلك المزي في تهذيب الكمال (٤٩٩/٢٣)، ويعني بالجماعة أصحاب الكتب الستة.

(٣) قال حرب عن أحمد بن حنبل : « ما أعلم قَتادة روى عن أحدٍ من أصحاب النَّبي إلا عن أنس، قيل فابن سَرْجِس ؟ فكأنَّه لم يره سماعاً »

كذا نقل حرب، والذي رواه عبد الله بن أحمد قال: « قيل سمع قَتادة من عبدالله بن سَرْجِس؟ قال: نعم، قد حدَّث عنه هشام يعني عن قَتادة عن عبد الله بن سرجس حديثاً واحدًا، وقد حدَّث عنه عاصم الأحول».

وبه جزم أبو حاتم الرَّازي، وصحَّحه أبو زرعة، وزاد ابن المديني والبخاريُّ : أبا الطُّفيل.

وقال ابن حجر : "قيل إن قتادة لم يسمع من عبد الله بن سرجس حكاه حرب عن أحمد، وأثبت سماعه منه علي بن المديني، وصححه ابن خزيمة وابن السكن".

ينظر: مسائل حرب (٢١٦٢)، والتاريخ الكبير (١٨٦/٧)، والعلل لعبد الله (٢٥٠/٢)، والمراسيل (٦١٩، ٦٤٠) والجرح (١٣٣/٧)، وجامع التحصيل (ص٢٥٥)، التلخيص الحبير (١٣٤).

(٤) المستدرك (١٨٦/١)، علوم الحديث (ص١١١).

(٥) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم الحديث وعلومه بالجامعة الإسلامية بغزة، سنة ١٤٣٢هـ، إعداد الباحث أحمد زهير شراب، وإشراف: الدكتور نافذ حسين حماد.

ومن أشهر شيوخه : -

أبي الشعثاء جابر بن زيد (ع)، والحسن البصري (ع)، ورفيع أبي العالية الرياحي (ع)، وزرارة بن أوفى (ع)، وسالم بن أبي الجعد (خ م ت س)، وسعيد بن المسيب (خ م ت س ق)، ومطرف بن عبد الله بن الشخير (ع)، والنضر بن أنس بن مالك (ع)، وعطاء بن أبي رباح (خ م د س)، وغيرهم.

تلاميذه:

روى عنه جماعة من التابعين وتابعي التابعين، ومن أشهرهم:-

أبان بن يزيد العطار (خ م د ت س)، وأيوب السختياني (د س ق)، وجرير بن حازم (ع)، وسعيد بن أبي عَروبة (ع)، وشعبة بن الحجاج (ع)، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي (خ م ت س ق)، والأوْزاعي (م د ت ق)، ومعمر بن راشد (خت م ٤)، وهشام الدَّسْتَوائي(ع)، وهمَّام بن يحيى (ع).

وللتوسع في معرفة طبقات أصحاب قتادة ينظر: رسالة (طبقات الرواة عن الإمام قتادة بن دعامة -جمعا ودراسة)[1].

ثناء العلماء عليه:

قال ابن سيرين: « قَتادة أحفظ النَّاس ».

وقال سعيد بن المسيَّب: « ما أتانا عراقيٌّ أحفظ من قَتادة »[2].

وقال مطر الوراق: « ما زال قَتادة متعلماً حتى مات »[3].

(١) رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، سنة ١٤٣٦هـ، إعداد الباحث تركي بن سليمان المحيسني، وإشراف: الدكتور غالب الحامضي.

(٢) تذكرة الحفاظ (١٢٣/١).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (٥٠٩/٢٣).

وقال أيضاً: « لم أرَ في هؤلاء أفقه من الزُّهري وقَتادة وحماد »[١].

وقال ابن سعد: « كان ثقة مأموناً حجة في الحديث »[٢].

وقال ابن معين: « ثقة »، وقال أبو زرعة: « قَتادة من أعلم أصحاب الحسن »[٣].

وقال أحمد: « قَتادة عالم بالتفسير وباختلاف العلماء » ثم وصفه أحمد بالفقه وأطنب في ذكره، وقال: « قلما تجد من يتقدَّمه »[٤].

وقال أحمد: « كان قَتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلا حفظه »[٥].

وقال ابن حبَّان: « كان أعمى، وكان من علماء النَّاس بالقرآن والفقه، ومن أحفظ أهل زمانه »[٦].

وقال أبو عمر بن العلاء: « كان قَتادة من أنسب النَّاس »[٧].

وقال الذهبي: « ومع حفظ قَتادة، وعلمه بالحديث، كان رأسًا في العربية واللُّغة وأيام العرب »[٨].

تدليسه: اشتهر عند أهل العلم بأن قَتادة كان يدلِّس في الحديث.

قال شعبة عنه: « إذا جاء ما لم يسمع يقول: قال سعيد بن جبير، وقال أبو قلابة ... »[٩].

---

(١) السير (٢٧٣/٥) .
(٢) الطبقات الكبرى (١١٨/٧) .
(٣) التهذيب (٤٣٠/٣) .
(٤) السير (٢٧٦/٥) وتاريخ الإسلام (٤٥٤/٧) .
(٥) تهذيب الكمال (٥١٥/٢٣).
(٦) الثقات (٣٢٢/٥).
(٧) وفيات الأعيان (٨٥/٤) .
(٨) تذكرة الحفاظ (١٢٣/١) .
(٩) الكفاية (ص٤٠١) .

وقال أبو داود: « حدَّث قَتادة عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم »[١].

وقدَّم أبو حاتم قَتادة على أيوبَ في معاذة بقوله: « قَتادة إذا ذكر الخبر – يعني إذا بيَّن السَّماع »[٢].

وممن وصفه بالتَّدليس ابن حبان، والحاكم، والخطيب، وقال الذَّهبيُّ: « مدلِّس معروف بذلك »[٣].

وقد ذكره ابن حجر في الطَّبقة الثالثة من طبقات المدلِّسين الذين أكثروا من التَّدليس، فلا يحتجُّ الأئمَّة من أحاديثهم إلا ما صرَّحوا فيه بالسَّماع[٤].

قال الشيخ عادل الزُّرَقيُّ[٥] في تعليقه على كلام ابن حجر:

وفي ذكره في هذه الطبقة نظر، بل هو مرجوح للغاية، فمثله في المرتبة الثانية – على أقل تقدير – وهم من احتمل الأئمة عنعنتهم، وأخرجوا له في الصَّحيح وإن لم يصرِّحوا بالسَّماع لعدة أسباب منها:–

(١) أن مصطلح التَّدليس عند من وصف بعضَ الرُّواة بالتَّدليس جارٍ على كلامهم بلغة العرب قبل نشأة المصطلح، والتَّدليس لغة التَّكتم، وكتمان العيب[٦]، قال البزَّار: « التَّدليس ليس بكذب، وإنَّما هو تحسين لظاهر الإسناد »[٧]. فهو أعمُّ مما عند أهل المصطلح المتأخر. فكل تكتُّم

(١) التهذيب (٤٣٠/٣) .
(٢) الجرح (١٣٥/٧) .
(٣) الثقات (٣٢٢/٥)، ومعرفة علوم الحديث (ص١٠٣)، والكفاية (صـ٤٩٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٧١/٥).
(٤) تعريف أهل التقديس (ص٦٣و١٤٦) .
(٥) في رسالته "مرويات قتادة ويحيى بن أبي كثير المعلة في علل الدارقطني" صـ (١٠٣)، وقد نقلت كلامه بهوامشه مع بعض التصرف غير المؤثر.
(٦) القاموس (ص٧٠٣)، (دلس) .
(٧) النكت للزركشي (٨١/٢) .

لعيب في الإسناد يعدُّ تدليساً فصاحبه مدلِّس، ومن حدَّث عن أناس لم يسمع منهم أو لم يلقهم أصلاً، وكتم هذا العيب على عموم النَّاس، فقد دلَّس عليهم، وإن علم بذلك خواص أهل العلم، فلا يخرجه ذلك من هذا الوصف إجمالاً، فتنْزيل كلامهم على ما اصطلحوه مؤخراً غير صحيح.

ومن شواهد ذلك: -

قول ابن حبَّان في يحيى بن أبي كثير: « كان يدلِّس، فكلما روى عن أنس فقد دلَّس عنه ولم يسمع من أنس، ولا من صحابي شيئاً »[١].

وقال أيضًا: « بشير بن المهاجر الغنوي، من أهل الكوفة، يروى عن عبد الله بن بريدة، وقد روى عن أنس، ولم يره، دلَّس عنه»[٢].

قول ابن عبد البر: « يدلِّس كثيراً عمن لم يسمع منه »[٣].

(٢) أنَّ كلَّ من وصفه بالتَّدليس؛ لم يذكر اشتهاره به، سوى ما نقله ابن حجر عن النَّسائي، ولم يحكِ لفظه، فيضعف الاحتجاج به نوعًا ما، ولا يلزم من الاشتهار بالشيء الإكثار منه، فالإكثار أخص من الاشتهار، والذي يظهر لمن سبر أحاديثه وعللها، أنَّ تدليسه قليل في جنب ما روى، ولعل وصفه بالكثرة نسبي لمن يشدِّد فيه، أو لأنَّ أهل البصرة قد أكثروا من ذلك عمومًا.

(٣) أن من وصفه بالتَّدليس من العلماء – كشعبة – ذكر أسماء معينة كان قَتادة يفعل ذلك معهم، لا مع كل راوٍ، فكيف إذا كان شيخه أنس

(١) الثقات (٥٩٢/٧) .
(٢) الثقات (٩٨/٦) .
(٣) التمهيد (٣٠٧/٣) .

ﷺ، وقليلٌ أن يصرح عنه في جنب ما روى عنه.

(٤) أنَّ الأسماء التي ذكرت في روايته عنهم – ولم يسمع منهم – تخرج المسألة من التَّدليس الاصطلاحي إلى الإرسال الخفي في اصطلاح ابن حجر والانقطاع عموماً عند من سلف، فكيف يحتجُّ بذلك في باب التَّدليس هذا، وقد ذكر أبو داود أنَّه حدَّث عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم كما سبق قبل قليل، وليس هذا بتدليس عند من تأخر، وهو كذلك عند السابقين بعموم التعمية.

(٥) أن البخاريَّ ومسلم والتِّرمذيَّ وابن خزيمة وابن حبَّان والحاكم وغيرهم –ممن ألَّف في الصَّحيح أو تميَّز بالحكم على كثير من الأحاديث– صحَّحوا كثيراً من أحاديث قَتادة التي عنعن فيها، ولم يردُّوها بالعلَّة هذه، بل بعلةٍ أخرى إن وجد للحديث علة ما، فأين الأئمَّة الذين يقول ابن حجر بأنهم يردُّون عنعنتهم؟

ولذا قال ابن دقيق العيد بعد كلام طويل عن هذا الإشكال: «...وإلا فيجوز أن يرى أنها محمولة على السَّماع حتى يظهر الانقطاع، وإذا جاز وجاز، فليس لنا الحكم عليه بأحد الجائزين مع الاحتمال»، إلى أن قال: «والأقرب في هذا أن نطلب الجواب من غير هذا الطَّريق، أعني طريق القدح بسبب التَّدليس»[(١)].

(٦) أن صفات الطَّبقة الثَّانية منطبقة عليه تماماً، وبيانه:–

أن الأئمَّة احتملوا عنعنة قَتادة، وأخرجوا له في الصَّحيح معنعنًا كما سبق، وقول ابن حجر: « من احتمل الأئمة تدليسه »، فيه تجوُّزٌ، فإن الأئمَّة لا يحتملون التَّدليس عن غير الثِّقة إذا ثبت لهم، ولعل ابن حجر أراد أن يقول: « عنعنته »[(٢)]، ويلزم على ظاهر كلام ابن حجر

(١) النكت للزركشي (٢/٩٦-٩٧) .

(٢) من النصوص المهمة التي يُرَدُّ بها على مَنْ أعَلَّ بعنعنة المدلس أنَّ أبا زرعة ضعَّف حديثًا فيه

قبول عنعنة كل من في الطبقة الثالثة للوصف الذي ذكره، وهو ما أراد الحافظ أن يبعد عنه !

(٧) أن قَتادة من أئمَّة الحديث، وهذا متفق عليه بينهم، وقد تقدَّم أن قَتادة ممن تدور عليه الأسانيد، ففي اشتراط تصريحه ردٌّ لكثير من الأحاديث الصحيحة.

(٨) أن الثابت من تدليسه في جنب ما روى لا يكاد يعدُّ شيئًا، بدليل كثرة ما رواه معنعًا في كل الطُّرق – وليس له متابع فيه – بجنب ما ردَّه الحفَّاظ بسبب عنعنته. وقد روى مئات الأحاديث عن أنس ﷺ وغيره بالعنعنة، ومن يستطيع أن يثبت أنه دلَّس في عشر عشر ذلك، بل لم يرد عن السَّلف رد حديث واحد سليم متنه وإسناده بعنعنته.

فالأصح أنَّ قتادة في الطبقة الثانية من المدلسين وأنَّ عنعنته – لا تدليسه – مقبولة بالشُّروط التَّالية:-

الشرط الأول: سلامة المتن من الشذوذ أو النَّكارة، وهذا يعرفه غالبًا من له اشتغال بالسُّنة النَّبوية، ومقاصد الشريعة، فإذا لم نجد علة في الحديث سوى عنعنة قَتادة مع ما في المتن من نكارة، أُلزق ذلك باحتمال تدليس قَتادة، هذا الشرط للحدِّ من التشدد في عنعنته، أما مع التَّوسط فيقال بقبول عنعنته، مالم يظهر بجلاء نكارة في المتن.

الشرط الثاني: سلامة السَّند من الشذوذ أو المخالفة للأرجح، ويقال هنا أيضًا ما قيل في الأول.

الشرط الثالث: وجود قرائن تدلُّ على ثبوت سماعه من الراوي، كذكره في شيوخه ونحو ذلك.

قال ابن عبد البرِّ في بيان هذين الشرطين: «وقَتادة إذا لم يقل

عنعنة بقية، فقال له ابن أَبي حاتم: «تعرف له علة ؟ قال : لا » – العلل (٤٨٨/١).

سمعت، وخولف في نقله فلا تقوم به حجَّة لأنه يدلِّس كثيراً عمن لم يسمع منه، وربَّما كان بينهما غير ثقة»[١]. فبقوله: « وخولف »، وقوله: «عمَّن لم يسمع منه »، يتبين لنا الشَّرطان الأخيران.

الشرط الرابع: ألا يوجد تعليل أو تضعيف لإمام حافظ من السَّابقين – لتلك الرِّواية التي لم نجد فيها علة تذكر – سوى عنعنة قَتادة – لم نطَّلع نحن على ما اطَّلع عليه من سبب يوجب القدح في تلك الرِّواية.

فإذا فُقِد أحد هذه الشُّروط جاز التَّوقف للعالم بالحديث في صحة الرِّواية لاحتمال تدليس قَتادة، دون أن يجزم بلا علم بأنَّ في الحديث تدليس قَتادة كذا بدون برهان قاطع، أما ردُّ حديثه بمجرد عنعنته، فقد حكم عليه ابن عبد البر بأنه تعسُّف[٢].

أما إذا أرسل قَتادة الحديث عن النَّبي ﷺ، أو عمَّن لم تثبت قرينة على سماعه منه، فقد كان القطَّان لا يرى إرسال الزُّهري وقَتادة شيئًا، ويقول: « هو بمنْزلة الرِّيح » ويقول: « هؤلاء قوم حفَّاظ، كانوا إذا سمعوا الشيء عَلِقُوه »[٣].

وفاته: توفي – رحمه الله – بواسِطٍ في الطَّاعون سنة ١١٧هـ[٤]، عن ٥٦ سنة.

---

(١) التمهيد (٣٠٧/٣) .

(٢) التمهيد (٢٨٧/١٩) .

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (١).

(٤) نَصَّ عليه تلميذه أَبُو عَوَانَةَ كما في رواية ابن مرثد عن ابْنِ معين (٦١)، والفلاس وابن حبان – التهذيب (٤٣٠/٣)، وعلى هذا غالب من ترجم له، وخالف ابن عُلَيَّةَ فقال : « سنة ١١٨ هـ » كما في الطبقات الكبرى لابن سعد (١٢٠/٧).

المطلب الرابع

منهج البخاري ومسلم في إخراج أحاديث مَنْ تُكُلِّمَ فيهم

ما فتئ الطاعنون في الصحيحين أو أحدهما يسْعَون لإسقاط مكانتهما عند أهل السنة والمسلمين عامة، وقد نال البخاريَّ من ذلك النصيب الأوفى بالطعن في شخصِه وعدالته وفي صحيحه عموما وفي بعض أحاديثه خصوصا، لاسيما في روايتهما عن بعض مَنْ تكلم أهلُ النقدِ فيهم.

وقد أجاب أهل العلم على ذلك من قديم، وممن تصدَّى لذلك الإمام أبو عمرو بن الصلاح والحافظ ابنُ حجر والشيخ الناقد المعلميُّ اليماني وغيرهم.

قال ابن الصلاح[١]: عَابَ عائبون مُسلما بروايته فِي صَحِيحه عَن جمَاعَة من الضُّعَفَاء أَو المتوسطين الواقعين فِي الطَّبَقَة الثَّانِيَة الَّذين لَيْسُوا من شَرط الصَّحِيح أَيْضا[٢]، **وَالْجَوَاب أَن ذَلِك لأحد أَسبَاب لَا معاب عَلَيْهِ مَعهَا:**

أَحدهَا: أَن يكون ذَلِك فِيمَن هُوَ ضَعِيف عِنْد غَيره ثِقَة عِنْده.

وَلَا يُقَال إِن الْجرْح مقدم على التَّعْدِيل وَهَذَا تَقْدِيم للتعديل على الْجرْح لِأَن الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مَحْمُول على مَا إِذا كَانَ الْجرْح غير مُفَسّر السَّبَب فَأَنَّهُ لَا يعْمل بِهِ وَقد جليتُ فِي كتاب معرفَة عُلُوم الحَدِيث[٣] حمل الْخَطِيب أبي بكر الْحَافِظ على ذَلِك احتجاج صَاحِبي الصَّحِيحَيْنِ وَأبي دَاوُد وَغَيرهم

(١) صيانة صحيح مسلم (ص: ٩٦، ٩٨)، ونقله عنه النووي في شرحه على صحيح مسلم (٢٤/١)، لكن بتصرف. وينظر لخلاصة الإمام ابن القيم في زاد المعاد (٣٥٣/١).

(٢) ومثله يقاس الكلام على البخاري.

(٣) علوم الحديث (صـ ٩٦).

بِجَمَاعَة عُلِمَ الطعْنُ فيهم من غَيرهم وَيحْتَمل أَيْضا أَن يكون ذَلِك فِيمَا بَيَّنَ الْجَارِحُ فِيهِ السَّبَبَ واستبانَ مُسلمٌ بُطْلَانَه وَالله أعلم.

الثَّانِي: أَن يكون ذَلِك وَاقعا فِي الشواهد والمتابعات لَا فِي الْأُصُول.

وَذَلِكَ بِأَن يذكر الحَدِيث أَولا بِإِسْنَاد نظيف رِجَاله ثِقَات ويجعله أصلا ثمَّ يتبع ذَلِك بِإِسْنَاد آخر أَو أَسَانِيد فِيهَا بعض الضُّعَفَاء على وَجه التَّأْكِيد بالمتابعة أَو لزِيَادَة فِيهِ تُنبِّهُ على فَائِدَة فِيمَا قدَّمه وبالمتابعة والاستشهاد اعتذرَ الْحَاكِم أَبُو عبد الله فِي إِخْرَاجه عَن جمَاعَة لَيْسُوا من شَرط الصَّحِيح مِنْهُم مطر الْوراق وَبَقِيَّة بن الْوَلِيد وَمُحَمّد بن إِسْحَاق بن يسَار وَعبد الله بن عمر الْعمريّ والنعمان ابْن رَاشد أخرج مُسلم عَنْهُم فِي الشواهد فِي أشباه لَهُم كثيرين وَالله أعلم.

الثَّالِث: أَن يكون ضعف الضَّعِيف الَّذِي احْتج بِهِ طَرَأَ بعد أَخذه عَنهُ باختلاط حدث عَلَيْهِ غير قَادِح فِيمَا رَوَاهُ من قبل فِي زمَان سدادة واستقامته

كَمَا فِي أَحْمد بن عبد الرَّحْمَن بن وهب ابْن أخي عبد الله بن وهب فَذكر الْحَاكِم أَبُو عبد الله أَنه اخْتَلَط بعد الْخمسين وَمِائَتَيْنِ بعد خُرُوج مُسلم من مصر فَهُوَ فِي ذَلِك كسعيد بن أبي عرُوبَة وَعبد الرَّزَّاق وَغَيرهمَا مِمَّن اخْتَلَط آخرا وَلم يمْنَع ذَلِك من الِاحْتِجَاج فِي الصَّحِيحَيْنِ بِمَا أَخذ عَنْهُم قبل ذَلِك.

الرَّابِع: أَن يَعْلُو بالشخص الضَّعِيف إِسْنَاده وَهُوَ عِنْده بِرِوَايَة الثِّقَات نَازل فيذكر العالي وَلَا يطول بِإِضَافَة النَّازِل إِلَيْهِ مكتفيا بِمَعْرِفَة أهل الشَّأْن بذلك.

وَهَذَا الْعذر قد رويناهُ عَنهُ تنصيصا وَهُوَ على خلاف حَاله فِيمَا رَوَاهُ أَولا عَن الثِّقَات ثمَّ اتبعهُ بالمتابعة عَن من هُوَ دونهم وَكَانَ ذَلِك وَقع مِنْهُ

على حسب حُضُور باعث النشاط وغيبته.

وقد عقد الحافظ ابن حجر في كتابه الماتع هُدَى الساري فصلا بخصوص هذه المسألة فقال[١]:

(الفصل التاسع في سياق أسماء مَنْ طُعِنَ فيه من رجال هذا الكتاب مرتبا لهم على حروف المعجم والجواب عن الاعتراضات موضعًا موضعًا وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلا لذلك جميعه...) ثم أفاض في ذكر وجوه الدفاع عنه مجملا ثم تفصيلا.

ومما قاله: (تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم).

قال الشيخ المعلمي اليماني[٢]: الشيخان إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة.

أحدها: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يُحْتَجَ به مقرونا

(١) هدى الساري لابن حجر (صـ٣٨٤).

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/ ٦٩٢) نقلته بتصرف يسير.

أو حيث تابعَه غيره ونحو ذلك.

ثالثها: أن يريا أنَّ الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس. فيخرجان للرجل حيث يصلح ولا يخرجان له حيث لا يصلح.

وخلاصة هذه المسألة[1]: أنه ليس من منهج الإمام البخاري في صحيحه ألا يخرج عن رواة متكلم فيهم أو موصوفين بالضعف، ولكن مِن منهجه ألا يخرج إلا الصحيح من حديثهم، وفرقٌ بين الأمرين:

فالراوي الضعيف أو المتكلم فيه لا يلزم أن تُرَدَّ جميعُ مروياته –ما دام غير متهم بالكذب–، إذ قد يكون مضعَّفا في حال دون حال، أو في شيخ دون شيخ، أو في بلد دون بلد، أو في حديث معين دون أحاديث أخر، ونحو ذلك من أنواع التضعيف، فلا يجوز أن نَرُدَّ جميعَ مروياته حينئذ، بل نقبلُ حديثَه الذي تبيَّن لنا أنه ضبطَه وحفِظَه وأدَّاه كما حَفِظَه، ونردُّ حديثَه الذي تبيَّنَ لنا أنه أخطأ فيه، ونتوقفُ فيما لم يتبيَّن لنا شأنه، وهكذا هو حكم التعامل مع جميع مرويات الرواة الضعفاء، وليس كما يظن غيرُ المتخصصين أن الراوي الضعيف تُرَدُّ جميع مروياته.

هذا هو منهج الأئمة السابقين، ومنهج الإمامين البخاري ومسلم

(١) مستفاد من جواب اللجنة العلمية بموقع الإسلام سؤال وجواب. تحت عنوان (كيف يخرج البخاري في صحيحه عن رواة ضعفاء ؟) الفتوى رقم (١٢٧١٨٣)، وقد استفادوا من الرسالة البديعة للشيخ أبي بكر كافي والتي بعنوان (منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح (صـ١٣٥ وما بعدها)، عندما تكلم عن "موقف الإمام البخاري من الرواة الضعفاء" وقد دعَّم أقواله بالكثير من الأمثلة التطبيقية فأجاد وأفاد.

صاحبي الصحيحين، ويسمى منهج " الانتقاء من أحاديث الضعفاء "، يعني تصحيح أحاديث بعض الرواة المتكلم فيهم بالضعف إذا تبين أنهم قد حفظوا هذا الحديث بخصوصه، تماما كما أننا قد نرُدُّ حديث الراوي الثقة إذا تبين أنه لم يحفظ هذا الحديث المعين، أو خالف فيه مَنْ هو أوثق منه وأحفظ. **والبحث في المتابعات والشواهد ومن وافق هذا الراوي المتكلم فيه من الرواة الثقات مِن أنفع وسائل التثبت من حفظ الراوي المتكلم فيه لتصحيح حديثه أو تضعيفه**[١].

وخلاصة الكلام أن إخراج البخاري عن بعض الرواة الضعفاء أو المتكلم فيهم لا يخلو من الأحوال الآتية:

(١)إما أن الصواب في هذا الراوي هو التوثيق، وأن تضعيف مَن ضعَّفه مردود عليه مثل: عكرمة مولى ابن عباس.

(٢)أو أن الراوي مُضعَّف في الأحاديث التي يتفرد بها فقط، أما ما وافق فيه الرواة الآخرين فيقبل حديثه، فيخرج البخاري له ما وافق فيه الثقات، لا ما تفرد به، مثل: أفلح بن حميد الأنصاري، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وفضيل بن سليمان النميري.

(٣)أو أن الراوي مُضعَّفٌ إذا روَى عن شيخ معين، أما إذا روى عن غيره فيقبل العلماء حديثه، فتجد البخاري يجتنب روايته عن الشيخ المضعف فيه، مثل: معمر بن راشد عن ثابت البناني.

(٤)أو أن الراوي مُضعَّف بالاختلاط والتغير، فيروي له البخاري عمَّن أخذ عنه قبل اختلاطه وتغيره، مثل: حصين بن عبد الرحمن السلمي.

(٥)أو أن الراوي ضعيف، لكن البخاري لم يَسُق له حديثا من الأحاديث

(١) وهذا ما صنعته مع أحاديث أبي عوانة في هذا البحث.

الأصول، وإنما أورده في إسناد يريد به متابعة إسناد آخر أو الاستشهاد له به، أو في حديث معلق.

****

أحاديث أبي عوانة عن قتادة في الصحيحين

الحديث الأول

(١) (اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا... الحديث).

هذا الحديث أخرجه البخاري في بَابُ الِاسْتِسْقَاءِ عَلَى الْمِنْبَرِ (١٠١٥) قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: **(بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَحَطَ الْمَطَرُ، فَادْعُ اللهَ أَنْ يَسْقِيَنَا. فَدَعَا، فَمُطِرْنَا، فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا، فَمَا زِلْنَا نُمْطَرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ، قَالَ: فَقَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرُهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنَّا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا. قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ السَّحَابَ يَتَقَطَّعُ يَمِينًا وَشِمَالًا، يُمْطَرُونَ وَلَا يُمْطَرُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ).**

وأخرجه البخاري أيضا في باب كتاب الأدب، باب التبسم والضحك (٦٠٩٣) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ، حَدَّثَنَا **أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ،** عَنْ أَنَسٍ. وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: **أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ: قَحَطَ الْمَطَرُ فَاسْتَسْقِ رَبَّكَ، فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ وَمَا نَرَى مِنْ سَحَابٍ، فَاسْتَسْقَى فَنَشَأَ السَّحَابُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ مُطِرُوا حَتَّى سَالَتْ مَثَاعِبُ الْمَدِينَةِ، فَمَا زَالَتْ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ مَا تُقْلِعُ، ثُمَّ قَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرُهُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: غَرِقْنَا فَادْعُ رَبَّكَ يَحْبِسْهَا عَنَّا، فَضَحِكَ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَجَعَلَ السَّحَابُ يَتَصَدَّعُ عَنِ الْمَدِينَةِ يَمِينًا وَشِمَالًا، يُمْطَرُ مَا حَوَالَيْنَا وَلَا يُمْطَرُ مِنْهَا شَيْءٌ، يُرِيهِمُ اللهُ كَرَامَةَ نَبِيِّهِ ﷺ وَإِجَابَةَ دَعْوَتِهِ.**

وأخرجه أيضا في كتاب الدعوات، باب الدعاء غير مستقبل القبلة (٦٣٤٢) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ

أَنَسٍ ﷺ قَالَ: **بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يَسْقِيَنَا، فَتَغَيَّمَتِ السَّمَاءُ وَمُطِرْنَا حَتَّى مَا كَادَ الرَّجُلُ يَصِلُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَلَمْ تَزَلْ تُمْطِرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ، فَقَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرُهُ، فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنَّا فَقَدْ غَرِقْنَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، فَجَعَلَ السَّحَابُ يَتَقَطَّعُ حَوْلَ الْمَدِينَةِ وَلَا يُمْطِرُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ.**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجه البخاري من طريق **مسدد ومحمد بن محبوب** عن أبي عوانة عن قتادة، ثم أخرجه من طريق سعيدِ بنِ أبي عروبة متابعا لأبي عوانة عن قتادة.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح [٥٢٣/١٠]: (أَوْرَدَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ عَنْ قَتَادَةَ، وَسَاقَهُ هُنَا عَلَى لَفْظِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَسَاقَهُ فِي الدَّعَوَاتِ عَلَى لَفْظِ أَبِي عَوَانَةَ).

والحديث بهذا السياق لم أجده عند مسلم من حديث قتادة عن أنس ﷺ، إنما رواه من حديث شريك بن أبي نمر، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وثابت البناني، وحفص بن عبيد الله بن أنس بن مالك عن أنس ﷺ في كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء فِي الاستسقاء (٨٩٧).

اتفق البخاري معه في إخراج حديث ثابت (٩٣٢، ١٠٢١، ٣٥٨٢)، وإسحاق (٩٣٣، ١٠١٨، ١٠٣٣)، وشريك (١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٩،)، وانفرد مسلم عنه بحديث حفص بن عبيد الله عن أنس ﷺ.

وانفرد البخاري عن مسلم بإخراجه من حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس ﷺ (٣٥٨٢).

****

الحديث الثاني

(٢) (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ، فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثِ).

هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، بَابُ مَنْ صَفَّ صَفَّيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً عَلَى الْجِنَازَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ (١٣١٧) قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: **أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ، فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثِ.**

وأخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب موت النجاشي (٣٨٧٨) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ عَطَاءً حَدَّثَهُمْ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: **أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ، فَصَفَّنَا وَرَاءَهُ، فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثِ.**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجه البخاري من طريق **مسدد** عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء، ثم أخرجه من طريق سعيدِ بنِ أبي عروبة متابعا لأبي عوانة عن قتادة.

وقد أخرج البخاري الحديث أيضا من طريق ابن جريج عن عطاء (١٣٢٠) وصرَّحَ فيه بالسماع، وفي (٣٨٧٧)، وأخرجه من طريق سعيد بن ميناء (١٣٣٤، ٣٨٧٩).

وقد اتفق مسلم معه في إخراج حديث ابن جريج وسعيد بن ميناء (٩٥٢) كلاهما عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وانفرد مسلم بإخراجه من حديث أبي الزبير المكي عن جابر (٩٥٢).

*****

الحديث الثالث

(٣)(مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا... الحديث).

قال البخاري في كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغَرْسِ إذا أُكِلَ منه (٢٣٢٠): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ. (ح) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلَ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ)**. وَقَالَ لَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا أَبَانُ[1]، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقال البخاري (٦٠١٢): حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ[2]: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **(مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا فَأَكَلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةً)**.

وقال مسلم في كتاب البيوع، باب فضل الغرس والزرع (١٥٥٣): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى)، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلَ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ)**.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ دَخَلَ نَخْلًا لِأُمِّ مُبَشِّرٍ، امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمُسْلِمٌ أَمْ**

---

(١) قال ابن حجر في الفتح (٥/٥٧٦): مسْلِمٌ هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبَانُ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ.
قلت: قد جاء مبينا في رواية مسلم لحديث أبان.

(٢) قال العيني في عمدة القاري (٢٢/١٠٧): وأبو الوليد هشام بن عبد الملك.

كَافِرٌ؟ قَالُوا: مُسْلِمٌ. بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ[١].

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه البخاريُّ من طريقِ قتيبةَ بنِ سعيدٍ، وعبدِ الرحمنِ بنِ المباركِ، وأبو الوليدِ الطيالسيُّ، عن أبي عوانةَ عن قتادة عن أنس ﷺ، وكذا أخرجه مسلمٌ من طريق قتيبةَ بنِ سعيد، ومحمد بن عبيد الغُبَريِّ عن أبي عوانة. ثم أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبان بن يزيد العطار متابعا لأبي عوانة عن قتادة.

****

(١) أي بنحو حديث قتيبة ومحمد بن عبيد السابق ذكره أعلاه، وفيه: **(ما من مسلم يغرس غرسا)**.

الحديث الرابع

(٤) (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ لَهُ: ارْكَبْهَا).

قال البخاري في كتاب الوصايا، باب هل ينتفع الواقف بوقفه (٢٧٥٤): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ ﷺ: **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ لَهُ: ارْكَبْهَا. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ: ارْكَبْهَا وَيْلَكَ أَوْ: وَيْحَكَ.**

وقال أيضا في كتاب الحج، باب ركوب البدن (١٦٩٠): حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: ارْكَبْهَا، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: ارْكَبْهَا، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: ارْكَبْهَا. ثَلَاثًا.**

وقال أيضا في كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك (٦١٥٩): حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: ارْكَبْهَا، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: ارْكَبْهَا، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ ارْكَبْهَا، وَيْلَكَ.**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه البخاريُّ من طريقِ قتيبةَ بنِ سعيدٍ عن أبي عوانةَ عن قتادة عن أنس ﷺ.

ثم أخرجه البخاري من طريق هشام الدستوائي وشعبة بن الحجاج وهمام بن يحيى متابعِين لأبي عوانة عن قتادة.

والحديث لم يروه مسلم من حديث قتادة عن أنس ﷺ، إنما رواه من حديث ثابت البناني، وبكير بن الأخنس عن أنس ﷺ (١٣٢٣).

الحديث الخامس

(٥) (أَنَّ رَجُلًا كَانَ قَبْلَكُمْ رَغَسَهُ اللهُ مَالًا... الحديث).

قال البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب (٣٤٧٨): حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:**(أَنَّ رَجُلًا كَانَ قَبْلَكُمْ رَغَسَهُ اللهُ مَالًا، فَقَالَ لِبَنِيهِ لَمَّا حُضِرَ: أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ. قَالَ: فَإِنِّي لَمْ أَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، فَإِذَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اسْحَقُونِي ثُمَّ ذَرُّونِي فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ فَفَعَلُوا، فَجَمَعَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ فَتَلَقَّاهُ بِرَحْمَتِهِ.**

وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقال البخاري في كتاب الرقاق، باب الخوف من الله (٦٤٨١): حَدَّثَنَا مُوسَى[١]، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذَكَرَ رَجُلًا: **فِيمَنْ كَانَ سَلَفَ أَوْ قَبْلَكُمْ، آتَاهُ اللهُ مَالًا وَوَلَدًا يَعْنِي أَعْطَاهُ قَالَ: فَلَمَّا حُضِرَ قَالَ لِبَنِيهِ: أَيَّ أَبٍ كُنْتُ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَبْتَئِرْ عِنْدَ اللهِ خَيْرًا فَسَرَّهَا قَتَادَةُ لَمْ يَدَّخِرْ وَإِنْ يَقْدِمْ عَلَى اللهِ يُعَذِّبْهُ فَانْظُرُوا، فَإِذَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي حَتَّى إِذَا صِرْتُ فَحْمًا فَاسْحَقُونِي، أَوْ قَالَ فَاسْهَكُونِي، ثُمَّ إِذَا كَانَ رِيحٌ عَاصِفٌ فَأَذْرُونِي فِيهَا، فَأَخَذَ مَوَاثِيقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَرَبِّي، فَفَعَلُوا، فَقَالَ اللهُ: كُنْ، فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: أَيْ عَبْدِي، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ أَوْ فَرَقٌ مِنْكَ، فَمَا تَلَافَاهُ أَنْ رَحِمَهُ اللهُ فَحَدَّثْتُ أَبَا عُثْمَانَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ سَلْمَانَ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: فَأَذْرُونِي فِي الْبَحْرِ. أَوْ كَمَا حَدَّثَ.**

(١) موسى بن إسماعيل التبوذكي، والمعتمر هو ابن سليمان بن طرخان.

وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقال البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى يريدون أن يبدلوا كلام الله (٧٥٠٨): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: **أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا فِيمَنْ سَلَفَ، أَوْ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، قَالَ كَلِمَةً: يَعْنِي أَعْطَاهُ اللهُ مَالًا وَوَلَدًا، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْوَفَاةُ، قَالَ لِبَنِيهِ: أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَبْتَئِرْ، أَوْ لَمْ يَبْتَئِزْ عِنْدَ اللهِ خَيْرًا، وَإِنْ يَقْدِرِ اللهُ عَلَيْهِ يُعَذِّبْهُ، فَانْظُرُوا إِذَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي، حَتَّى إِذَا صِرْتُ فَحْمًا فَاسْحَقُونِي، أَوْ قَالَ: فَاسْحَكُونِي، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ رِيحٍ عَاصِفٍ فَأَذْرُونِي فِيهَا، فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ: فَأَخَذَ مَوَاثِيقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَرَبِّي، فَفَعَلُوا ثُمَّ أَذْرَوْهُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ، فَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: كُنْ، فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ قَائِمٌ، قَالَ اللهُ: أَيْ عَبْدِي مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ فَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ، أَوْ: فَرَقٌ مِنْكَ، قَالَ: فَمَا تَلَافَاهُ أَنْ رَحِمَهُ عِنْدَهَا وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: فَمَا تَلَافَاهُ غَيْرُهَا** فَحَدَّثْتُ بِهِ أَبَا عُثْمَانَ فَقَالَ: سَمِعْتُ هَذَا مِنْ سَلْمَانَ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ فِيهِ: أَذْرُونِي فِي الْبَحْرِ أَوْ كَمَا حَدَّثَ. حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ وَقَالَ: لَمْ يَبْتَئِرْ. وَقَالَ خَلِيفَةُ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ وَقَالَ: لَمْ يَبْتَئِزْ. فَسَّرَهُ قَتَادَةُ: لَمْ يَدَّخِرْ.

وقال مسلم في كتاب التوبة باب فِي سعة رحمة الله تَعَالَى وأنها سبقت غضبه (٢٧٥٧): حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **أَنَّ رَجُلًا فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَاشَهُ اللهُ مَالًا وَوَلَدًا فَقَالَ لِوَلَدِهِ: لَتَفْعَلُنَّ مَا آمُرُكُمْ بِهِ، أَوْ لَأُوَلِّيَنَّ مِيرَاثِي غَيْرَكُمْ إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي وَأَكْثَرُ عِلْمِي أَنَّهُ قَالَ ثُمَّ اسْحَقُونِي، وَاذْرُونِي فِي الرِّيحِ، فَإِنِّي لَمْ أَبْتَهِرْ عِنْدَ اللهِ خَيْرًا، وَإِنَّ اللهَ يَقْدِرُ عَلَيَّ أَنْ يُعَذِّبَنِي قَالَ: فَأَخَذَ**

مِنْهُمْ مِيثَاقًا فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ وَرَبِّي فَقَالَ اللهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟ فَقَالَ: مَخَافَتُكَ قَالَ: فَمَا تَلَافَاهُ غَيْرُهَا.

وقال مسلم (٢٧٥٧) وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: قَالَ لِي أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ. (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ ذَكَرُوا جَمِيعًا بِإِسْنَادِ شُعْبَةَ نَحْوَ حَدِيثِهِ. وَفِي حَدِيثِ شَيْبَانَ وَأَبِي عَوَانَةَ **(أَنَّ رَجُلًا مِنَ النَّاسِ رَغَسَهُ اللهُ مَالًا وَوَلَدًا)**. وَفِي حَدِيثِ التَّيْمِيِّ **(فَإِنَّهُ لَمْ يَبْتَئِرْ عِنْدَ اللهِ خَيْرًا)** قَالَ: فَسَّرَهَا قَتَادَةُ **(لَمْ يَدَّخِرْ عِنْدَ اللهِ خَيْرًا)**، وَفِي حَدِيثِ شَيْبَانَ **(فَإِنَّهُ وَاللهِ مَا ابْتَأَرَ عِنْدَ اللهِ خَيْرًا)**. وَفِي حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ **(مَا امْتَأَرَ)**بِالْمِيمِ.

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه البخاريُّ ومسلم من طريقِ أبي الوليد الطيالسي عن أبي عوانةَ عن قتادة عن عقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

ثم توبع أبو عوانة عليه: تابعه شعبة وسليمان التيمي وشيبان بن عبد الرحمن.

أما حديث شعبة: فأخرجه البخاري معلقا، وأخرجه مسلم موصولا.

وأما حديث سليمان: فعند البخاري ومسلم.

وأما حديث شيبان: فعند مسلم وحده.

*****

الحديث السادس

(٦) (مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْأُتْرُجَّةِ... الحديث).

قال البخاري بَابُ ذِكْرِ الطَّعَامِ (٥٤٢٧): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْأُتْرُجَّةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ التَّمْرَةِ، لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلْوٌ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ، لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ.**

وقال البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب فضل القرآن على سائر الكلام (٥٠٢٠): حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ أَبُو خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْأُتْرُجَّةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَالَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالتَّمْرَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ وَلَا رِيحَ لَهَا.**

وقال البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به (٥٠٥٩): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالْأُتْرُجَّةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالتَّمْرَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ، أَوْ خَبِيثٌ، وَرِيحُهَا مُرٌّ.**

وقال البخاري في كتاب التوحيد، باب قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم (٧٥٦٠): حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ،

حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْأُتْرُجَّةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَالَّذِي لَا يَقْرَأُ كَالتَّمْرَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ وَلَا رِيحَ لَهَا.**

وقال مسلم في بَابُ فَضِيلَةِ حَافِظِ الْقُرْآنِ (٧٩٧): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ. قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْأُتْرُجَّةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ التَّمْرَةِ لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلْوٌ. وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرَّيْحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ.**

وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ هَمَّامٍ بَدَلَ (**الْمُنَافِقِ**)، (**الْفَاجِرِ**).

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه البخاريُّ ومسلم من طريقِ قتيبة بن سعيد عن أبي عوانةَ عن قتادة عن أنس ﷺ، عن أبي موسى الأشعري ﷺ.

وأخرجه مسلم وحده من طريق أبي كامل الجحدري عن أبي عوانة.

وقد أخرجاه من طريق همام بن يحيى وشعبة بن الحجاج متابعين لأبي عوانة عن قتادة.

****

الحديث السابع

(٧) (ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ... الحديث).

قال البخاري في كتاب الأضاحي، بَابُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الذَّبْحِ (٥٥٦٥): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: **ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا.**

وقال البخاري في كتاب الأضاحي، باب من ذبح الأضاحي بيده (٥٥٥٨): حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: **ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ.**

وقال البخاري في كتاب الأضاحي، باب وضع القدم على صفح الذبيحة (٥٥٦٤): حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ ﷺ، **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صَفْحَتِهِمَا وَيَذْبَحُهُمَا بِيَدِهِ.**

وقال البخاري في كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها (٧٣٩٩): حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: **ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ.**

وقال مسلم في كتاب الْأَضاحي، بَابُ اسْتِحْبَابِ الضَّحِيَّةِ وَذَبْحِهَا مُبَاشَرَةً بِلَا تَوْكِيلٍ وَالتَّسْمِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ (١٩٦٦): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: **ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا.**

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ

أَنَسٍ قَالَ: **ضَحَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، قَالَ: وَرَأَيْتُهُ يَذْبَحُهُمَا بِيَدِهِ، وَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا، قَالَ: وَسَمَّى وَكَبَّرَ.**

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ)، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: **ضَحَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.** قَالَ: قُلْتُ: آنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ قَالَ: نَعَمْ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: **(وَيَقُولُ: بِاسْمِ اللهِ وَاللهُ أَكْبَرُ).**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه البخاريُّ ومسلم من طريقِ قتيبة بن سعيد عن أبي عوانةَ عن قتادة عن أنس ﷺ.

وقد أخرجه البخاري من طريق شعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى، وهشام الدستوائي متابعين لأبي عوانة عن قتادة.

وأخرجه مسلم من طريق شعبة وسعيد بن أبي عروبة متابعين لأبي عوانة.

وقد توبع قتادة عليه عن أنس تابعه عليه: كل من أبي قلابة وعبد العزيز بن صهيب.

أما حديث أبي قلابة: فعند البخاري (١٥٥١، ١٧١٤، ٥٥٥٤).

وأما حديث عبد العزيز: فعند البخاري (٥٥٥٣).

*****

الحديث الثامن

(١) (يَدْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ كَنَفَهُ عَلَيْهِ... الحديث).

قال البخاري في كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه (٦٠٧٠): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ: **أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ قَالَ: يَدْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ كَنَفَهُ عَلَيْهِ فَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، وَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَرِّرُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي سَتَرْتُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ.**

وقال البخاري في كتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (٧٥١٤): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ: **أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ قَالَ: يَدْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ كَنَفَهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: أَعَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، وَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ نَعَمْ، فَيُقَرِّرُهُ ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي سَتَرْتُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ.**

وَقَالَ آدَمُ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

وقال البخاري في كتاب المظالم، باب قول الله تعالى ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (٢٤٤١): حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ: **بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ ابْنِ عُمَرَ ﷺ آخِذٌ بِيَدِهِ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ فَقَالَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي النَّجْوَى؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا،**

فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيْ رَبِّ، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ. وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ، فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

وقال البخاري في كتاب تفسير القرآن (سورة هود)، باب قوله ويقول الأشهاد (٤٦٨٥): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ وَهِشَامٌ قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ قَالَ: **بَيْنَا ابْنُ عُمَرَ يَطُوفُ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَوْ قَالَ: يَا ابْنَ عُمَرَ: سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّجْوَى؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يُدْنَى الْمُؤْمِنُ مِنْ رَبِّهِ. وَقَالَ هِشَامٌ: يَدْنُو الْمُؤْمِنُ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ، تَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ يَقُولُ: أَعْرِفُ، يَقُولُ: رَبِّ أَعْرِفُ، مَرَّتَيْنِ، فَيَقُولُ: سَتَرْتُهَا فِي الدُّنْيَا، وَأَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، ثُمَّ تُطْوَى صَحِيفَةُ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الْآخَرُونَ أَوِ الْكُفَّارُ، فَيُنَادَى عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ﴾.**

وَقَالَ شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ.

وقال مسلم في كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله (٢٧٦٨): حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ قَالَ: **قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عُمَرَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: يُدْنَى الْمُؤْمِنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُ؟ فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَعْرِفُ قَالَ: فَإِنِّي قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَإِنِّي أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ فَيُعْطَى صَحِيفَةَ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيُنَادَى بِهِمْ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ.**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه البخاريُّ من طريقِ مسدد بن مسرهد عن أبي عوانةَ عن قتادة.

وقد أخرجه من طريق همام بن يحيى وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي متابعين لأبي عوانة عن قتادة. وأخرجه معلقًا جازما به من طريق شيبان عن قتادة قال: حدثنا صفوان.

ولم يخرج مسلم هذا الحديث إلا من طريق هشام عن قتادة.

*****

الحديث التاسع

(٢) (يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا... الحديث).

قال البخاري في كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار (٦٥٦٥): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّنَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ وَيَقُولُ: ائْتُوا نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ، ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ الَّذِي اتَّخَذَهُ اللهُ خَلِيلًا، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ، ائْتُوا مُوسَى الَّذِي كَلَّمَهُ اللهُ، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، فَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ، ائْتُوا عِيسَى فَيَأْتُونَهُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونِي فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِي، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، ثُمَّ أُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَقَعُ سَاجِدًا مِثْلَهُ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ، حَتَّى مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ وَكَانَ قَتَادَةُ يَقُولُ: عِنْدَ هَذَا أَيْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ.**

وقال البخاري في كتاب تفسير القرآن، سورة البقرة، باب قول الله: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ (٤٤٧٦): حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا

يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:... (الحديث).

وقال البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (٧٤١٠): حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:... (الحديث).

وقال البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ (٧٤٤٠): وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:... (الحديث).

وقال البخاري في كتاب التوحيد، باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ (٧٥١٦): حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:... (الحديث).

وقال مسلم في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١٩٣): حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَهْتَمُّونَ لِذَلِكَ – وَقَالَ ابْنُ عُبَيْدٍ: فَيُلْهَمُونَ لِذَلِكَ – فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا. قَالَ: فَيَأْتُونَ آدَمَ ﷺ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو الْخَلْقِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، اشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، فَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ فَيَسْتَحْيِي رَبَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ، قَالَ: فَيَأْتُونَ نُوحًا ﷺ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، فَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، فَيَسْتَحْيِي رَبَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنِ ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ ﷺ الَّذِي**

اتَّخَذَهُ اللهُ خَلِيلًا، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ فَيَسْتَحْيِي رَبَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى ﷺ الَّذِي كَلَّمَهُ اللهُ وَأَعْطَاهُ التَّوْرَاةَ، قَالَ: فَيَأْتُونَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ فَيَسْتَحْيِي رَبَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى رُوحَ اللهِ وَكَلِمَتَهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى رُوحَ اللهِ وَكَلِمَتَهُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدًا قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَيَأْتُونِي فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي فَإِذَا أَنَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، قُلْ تُسْمَعْ، سَلْ تُعْطَهْ، اشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ رَبِّي، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَقَعُ سَاجِدًا فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ يَا مُحَمَّدُ، قُلْ تُسْمَعْ، سَلْ تُعْطَهْ، اشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، قَالَ: فَلَا أَدْرِي فِي الثَّالِثَةِ، أَوْ فِي الرَّابِعَةِ قَالَ: فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ أَيْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ، قَالَ ابْنُ عُبَيْدٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ قَتَادَةُ: أَيْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَجْتَمِعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَهْتَمُّونَ بِذَلِكَ – أَوْ يُلْهَمُونَ ذَلِكَ – بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ آتِيهِ الرَّابِعَةَ – أَوْ أَعُودُ الرَّابِعَةَ –، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا بَقِيَ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ: **يَجْمَعُ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ**

الْقِيَامَةِ فَيَلْهَمُونَ لِذَلِكَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا، وَذَكَرَ فِي الرَّابِعَةِ: فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ، أَيْ: وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ.

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه البخاريُّ من طريقِ مسدد بن مسرهد عن أبي عوانةَ عن قتادة.

وأخرجه مسلم من طريق أبي كامل الجحدري ومحمد بن عبيد عن أبي عوانة.

وقد أخرجاه من طريق سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وتفرَّدَ البخاريّ عن مسلم بإخراجه من طريق همام بن يحيى متابعين جميعهم لأبي عوانة عن قتادة.

*****

الحديث العاشر

(٣) (إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ...الحديث)

قال مسلم في كتاب الإيمان، بَابُ تَجَاوُزِ اللهِ عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ وَالْخَوَاطِرِ بِالْقَلْبِ إِذَا لَمْ تَسْتَقِرَّ (١٢٧): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ.**

حَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ كُلُّهُمْ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمْ بِهِ.**

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، وَهِشَامٌ، (ح) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ شَيْبَانَ جَمِيعًا، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وقال البخاري في كتاب العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق (٢٥٢٨): حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا وَسْوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمْ.**

وقال البخاري في كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق

(٥٢٦٩): حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **(إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ قَالَ قَتَادَةُ: إِذَا طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ)**.

وقال البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيا في الأيمان (٦٦٦٤): حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا زُرَارَةُ بْنُ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ قَالَ: **(إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا وَسْوَسَتْ أَوْ حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلَّمْ)**.

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ سعيد بن منصور وقتيبة ومحمد بن عبيد عن أبي عوانةَ عن قتادة.

وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، ومسعر بن كدام وشيبان بن عبد الرحمن، متابعين جميعهم لأبي عوانة عن قتادة.

ولم يخرج البخاري هذا الحديث إلا من طريق مسعر وهشام عن قتادة.

*****

الحديث الحادي عشر

(٤)(كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ... الحديث).

قال مسلم في كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام (٣٩١): حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ: **أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.**

وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، **عَنْ** سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّهُ رَأَى نَبِيَّ اللهِ ﷺ وَقَالَ: **حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ.**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ أبي كامل الجحدري عن أبي عوانةَ عن قتادة، عن نصر بن عاصم.

وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة متابعا لأبي عوانة.

والحديث لم يخرجه البخاري من حديث أبي عوانة ولا قتادة ولا من حديث نصر بن عاصم؛ بل أخرجه من حديث أبي قلابة عن مالك بن الحويرث في كتاب الأذان، باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع (٧٣٧)، وهو عند مسلم من نفس الطريق (٣٩١).

*****

الحديث الثاني عشر

(٥)(أَيُّكُمْ قَرَأَ خَلْفِي بِـ ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾.... الحديث).

قال مسلم في كتاب الصلاة، باب نهي المأموم عَنْ جهره بالقراءة خلف إمامه (٣٩٨): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ. قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: **صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ أَوِ الْعَصْرِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ قَرَأَ خَلْفِي بِـ ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا، وَلَمْ أُرِدْ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ. قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَنِيهَا.**

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَارَةَ بْنَ أَوْفَى يُحَدِّثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: **صَلَّى الظُّهْرَ فَجَعَلَ رَجُلٌ يَقْرَأُ خَلْفَهُ بِـ ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: أَيُّكُمْ قَرَأَ، أَوْ أَيُّكُمُ الْقَارِئُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا. فَقَالَ: قَدْ ظَنَنْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَنِيهَا.**

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ – كِلَاهُمَا – عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ **أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَنِيهَا.**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ سعيد بن منصور وقتيبة عن أبي عوانةَ عن قتادة.

وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق شعبة وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة متابعين لأبي عوانة. والحديث لم يخرجه البخاري.

****

الحديث الثالث عشر

(١٣) (حديث أبي موسى في صفة الصلاة... الحديث).

قال مسلم في كتاب الصلاة، باب التشهد فِي الصلاة (٤٠٤): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيُّ – وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ – قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيِّ قَالَ: **صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ صَلَاةً، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أُقِرَّتِ الصَّلَاةُ بِالْبِرِّ وَالزَّكَاةِ. قَالَ: فَلَمَّا قَضَى أَبُو مُوسَى الصَّلَاةَ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ، فَقَالَ: أَيُّكُمُ الْقَائِلُ كَلِمَةَ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: فَأَرَمَّ الْقَوْمُ. ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُمُ الْقَائِلُ كَلِمَةَ كَذَا وَكَذَا؟ فَأَرَمَّ الْقَوْمُ. فَقَالَ: لَعَلَّكَ يَا حِطَّانُ قُلْتَهَا. قَالَ: مَا قُلْتُهَا، وَلَقَدْ رَهِبْتُ أَنْ تَبْكَعَنِي بِهَا. فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا قُلْتُهَا، وَلَمْ أُرِدْ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَمَا تَعْلَمُونَ كَيْفَ تَقُولُونَ فِي صَلَاتِكُمْ؟ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَنَا فَبَيَّنَ لَنَا سُنَّتَنَا وَعَلَّمَنَا صَلَاتَنَا، فَقَالَ: إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، ثُمَّ لِيَؤُمَّكُمْ أَحَدُكُمْ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا. وَإِذْ قَالَ: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ، يُجِبْكُمُ اللهُ. فَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَتِلْكَ بِتِلْكَ. وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، يَسْمَعِ اللهُ لَكُمْ فَإِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. وَإِذَا كَبَّرَ وَسَجَدَ فَكَبِّرُوا وَاسْجُدُوا فَإِنَّ الْإِمَامَ يَسْجُدُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَتِلْكَ بِتِلْكَ. وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ فَلْيَكُنْ مِنْ أَوَّلِ قَوْلِ أَحَدِكُمُ: التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ

اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ. كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَضَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: **سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ.**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ سعيد بن منصور وقتيبة وأبو كامل الجحدري ومحمد بن عبد الملك الأموي عن أبي عوانةَ عن قتادة.

وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وسليمان التيمي ومعمر بن راشد، متابعين لأبي عوانة عن قتادة، والحديث لم يخرجه البخاري.

*****

الحديث الرابع عشر

(١٤)(كَانَ مِنْ أَخَفِّ النَّاسِ صَلَاةً فِي تَمَامٍ).

قال مسلم (٤٦٩): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ – قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ – عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: **أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ مِنْ أَخَفِّ النَّاسِ صَلَاةً فِي تَمَامٍ.**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ قتيبة بن سعيد ويحيى بن يحيى النيسابوري عن أبي عوانةَ عن قتادة.

ولم أر مسلما ذكر من تابع أبا عوانة في هذا الحديث عن قتادة، على غير عادته في أحاديث أبي عوانة عن قتادة، ولم يذكر ما يشعر بسماع قتادة عن أنس ﷺ.

وإن كان مسلم لم يذكر المتابعة التامة لأبي عوانة، فإنه قد أخرجَ المتابعة القاصرة فذكر مَنْ تابع قتادة عليه عن أنس ﷺ.

فقدم عليها في نفس الباب حديث عبد العزيز بن صهيب، وذكر بعده حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر كلاهما عن أنس ﷺ.

وقد اتفق معه البخاري فأخرجه من حديث عبد العزيز بن صهيب (٧٠٦)، ومن حديث شريك (٧٠٨)، ولم يذكر طريق أبي عوانة.

وقد توبع أبو عوانة عليه خارج الجامع الصحيح، وجاء التصريح بسماع قتادة أيضا.

تابعه شعبة بن الحجاج، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة وأبو هلال محمد بن سليم الراسبي.

أما حديث شعبة: فأخرجه أحمد (١٢٩٧٠، ١٤١٤٠، ١٤١٥٨)،

والدارمي (١٢٩٥)، والنسائي في الكبرى في كتاب السهو (٦١٢)، وأبو يعلى (٣٢٦٢).

تنبيه: عند أحمد والدارمي وأبو يعلى: (قال قتادة: سمعتُ أنسا ﷺ).

وأما حديث هشام: فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٦٩٤)، والطيالسي في المسند (٢١٠٩)، وأحمد (١٣٠٣٩، ١٣٦٥٢).

وأما حديث سعيد: فأخرجه أحمد (١٢٩٣١، ١٣٦١٨، ١٣٦٥٣)، وأبو يعلى (٣٠٦٨، ٣١٦٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٣٢٨) (٦٣/٦).

وأما حديث أبي هلال: فأخرجه أبي يعلى (٢٨٦٤).

وقد أخرجه النسائي في الكبرى (٩٠٠)، وأبو يعلى (٢٨٥٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٣٢٨)، من حديث أبي عوانة أيضا؛ فسلكا عادَةَ الشيخين في إخراج حديث أبي عوانة ومَنْ تابعَه عن قتادة.

****

الحديث الخامس عشر

(١٥) (الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا).

قال مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عَنْ البصاق فِي المسجد فِي الصلاة وغيرها (٥٥٢): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ – قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ –، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا**.

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ – يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ –، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَأَلْتُ قَتَادَةَ، عَنِ التَّفْلِ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **التَّفْلُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا**.

قال البخاري في كتاب الصلاة، باب كفارة البزاق في المسجد (٤١٥): حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا**.

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ يحيى بن يحيى النيسابوري وقتيبة بن سعيد عن أبي عوانةَ عن قتادة.

وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق شعبة بن الحجاج متابعا لأبي عوانة عن قتادة، والحديث ما أخرجه البخاري إلا من طريق شعبة.

****

الحديث السادس عشر

(١٦)(إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيَؤُمَّهُمْ أَحَدُهُمْ، وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَؤُهُمْ).

قال مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة (٦٧٢): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيَؤُمَّهُمْ أَحَدُهُمْ، وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَؤُهُمْ.**

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ (ح) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ – وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ –، حَدَّثَنِي أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ (ح) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، جَمِيعًا عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ قتيبة بن سعيد عن أبي عوانةَ عن قتادة.

وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق شعبة بن الحجاج وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي متابعين لأبي عوانة عن قتادة، والحديث ما أخرجه البخاري.

وقد توبع قتادة عليه عن أبي نضرة، تابعه الجريري سعيد بن إياس وقد أخرجه مسلم.

****

الحديث السابع عشر

(١٧)(مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ).

قال مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة (٦٨٤): حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (**مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ**). قَالَ قَتَادَةُ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴾

وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ: **لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ.** وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ: **مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا.**

وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ:** : ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴾.

وقال البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر ولا يعيد إلا تلك الصلاة (٥٩٧): حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ:** ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ قَالَ مُوسَى: قَالَ هَمَّامٌ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ: ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ". وَقَالَ حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: نَحْوَهُ.

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد وسعيد بن منصور عن أبي عوانةَ عن قتادة.

وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى، والمثنى بن سعيد، متابعين لأبي عوانة عن قتادة.

والحديث ما أخرجه البخاري من رواية أبي عوانة، لكن وافق مسلما في إخراجه الحديث من طريق همام بن يحيى عن قتادة، ولم يَفُتِ البخاريَّ التنبيهُ على طريقٍ صَرَّحَ فيه قتادةُ بالتحديث.

****

الحديث الثامن عشر

(١٨) (رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا).

قال مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر والحث عليهما وتخفيفهما (٧٢٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **(رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا)**.

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: قَالَ أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: **أَنَّهُ قَالَ فِي شَأْنِ الرَّكْعَتَيْنِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ: لَهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا.**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ محمد بن عبيد عن أبي عوانةَ عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة.

وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق سليمان التيمي، متابعا لأبي عوانة عن قتادة.

والحديث ما أخرجه البخاري.

****

الحديث التاسع عشر

(١٩) (كَانَ إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مِنَ اللَّيْلِ مِنْ وَجَعٍ أَوْ غَيْرِهِ... الحديث).

قال مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض (٧٤٦): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ. قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ: **أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مِنَ اللَّيْلِ مِنْ وَجَعٍ أَوْ غَيْرِهِ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً.**

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ **أَنَّ سَعْدَ بْنَ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ أَرَادَ أَنْ يَغْزُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ. فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَ عَقَارًا لَهُ بِهَا فَيَجْعَلَهُ فِي السِّلَاحِ وَالْكُرَاعِ، وَيُجَاهِدَ الرُّومَ حَتَّى يَمُوتَ فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ لَقِيَ أُنَاسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَنَهَوْهُ عَنْ ذَلِكَ وَأَخْبَرُوهُ أَنَّ رَهْطًا سِتَّةً أَرَادُوا ذَلِكَ فِي حَيَاةِ نَبِيِّ اللهِ ﷺ فَنَهَاهُمْ نَبِيُّ اللهِ ﷺ، وَقَالَ: أَلَيْسَ لَكُمْ فِيَّ أُسْوَةٌ؟ فَلَمَّا حَدَّثُوهُ بِذَلِكَ رَاجَعَ امْرَأَتَهُ وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا وَأَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا، فَأَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ عَنْ وِتْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ بِوِتْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: مَنْ؟ قَالَ: عَائِشَةُ، فَأْتِهَا فَاسْأَلْهَا، ثُمَّ ائْتِنِي فَأَخْبِرْنِي بِرَدِّهَا عَلَيْكَ. فَانْطَلَقْتُ إِلَيْهَا فَأَتَيْتُ عَلَى حَكِيمِ بْنِ أَفْلَحَ فَاسْتَلْحَقْتُهُ إِلَيْهَا، فَقَالَ: مَا أَنَا بِقَارِبِهَا لِأَنِّي نَهَيْتُهَا أَنْ تَقُولَ فِي هَاتَيْنِ الشِّيعَتَيْنِ شَيْئًا فَأَبَتْ فِيهِمَا إِلَّا مُضِيًّا. قَالَ: فَأَقْسَمْتُ عَلَيْهِ فَجَاءَ فَانْطَلَقْنَا إِلَى عَائِشَةَ، فَاسْتَأْذَنَّا عَلَيْهَا فَأَذِنَتْ لَنَا، فَدَخَلْنَا عَلَيْهَا فَقَالَتْ: أَحَكِيمٌ؟ فَعَرَفَتْهُ، فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَتْ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: سَعْدُ بْنُ هِشَامٍ. قَالَتْ: مَنْ هِشَامٌ؟ قَالَ: ابْنُ عَامِرٍ فَتَرَحَّمَتْ عَلَيْهِ، وَقَالَتْ خَيْرًا – قَالَ قَتَادَةُ: وَكَانَ أُصِيبَ يَوْمَ أُحُدٍ – فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْبِئِينِي عَنْ خُلُقِ رَسُولِ اللهِ**

ﷺ قَالَتْ: أَلَسْتَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَتْ: فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللهِ ﷺ كَانَ الْقُرْآنَ. قَالَ: فَهَمَمْتُ أَنْ أَقُومَ، وَلَا أَسْأَلَ أَحَدًا عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أَمُوتَ، ثُمَّ بَدَا لِي فَقُلْتُ: أَنْبِئِينِي عَنْ قِيَامِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: أَلَسْتَ تَقْرَأُ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ﴾ ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَتْ فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ افْتَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ، فَقَامَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَوْلًا، وَأَمْسَكَ اللهُ خَاتِمَتَهَا اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا فِي السَّمَاءِ حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ التَّخْفِيفَ، فَصَارَ قِيَامُ اللَّيْلِ تَطَوُّعًا بَعْدَ فَرِيضَةٍ. قَالَ: قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْبِئِينِي عَنْ وِتْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: كُنَّا نُعِدُّ لَهُ سِوَاكَهُ وَطَهُورَهُ، فَيَبْعَثُهُ اللهُ مَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَيَتَسَوَّكُ وَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي تِسْعَ رَكَعَاتٍ، لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ فَيَذْكُرُ اللهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ. ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي التَّاسِعَةَ، ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَا، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ وَهُوَ قَاعِدٌ. فَتِلْكَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يَا بُنَيَّ. فَلَمَّا أَسَنَّ نَبِيُّ اللهِ ﷺ وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ أَوْتَرَ بِسَبْعٍ، وَصَنَعَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِثْلَ صَنِيعِهِ الْأَوَّلِ فَتِلْكَ تِسْعٌ يَا بُنَيَّ. وَكَانَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَحَبَّ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا، وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعٌ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً. وَلَا أَعْلَمُ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ، وَلَا صَلَّى لَيْلَةً إِلَى الصُّبْحِ، وَلَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا غَيْرَ رَمَضَانَ. قَالَ: فَانْطَلَقْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَحَدَّثْتُهُ بِحَدِيثِهَا، فَقَالَ: صَدَقَتْ. لَوْ كُنْتُ أَقْرَبُهَا أَوْ أَدْخُلُ عَلَيْهَا لَأَتَيْتُهَا حَتَّى تُشَافِهَنِي بِهِ. قَالَ: قُلْتُ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا حَدَّثْتُكَ حَدِيثَهَا.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ **أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيَبِيعَ عَقَارَهُ**، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ

أَبِي عَرُوبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّهُ قَالَ: **انْطَلَقْتُ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْوِتْرِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ. وَقَالَ فِيهِ: قَالَتْ: مَنْ هِشَامٌ؟ قُلْتُ: ابْنُ عَامِرٍ. قَالَتْ: نِعْمَ الْمَرْءُ كَانَ عَامِرٌ أُصِيبَ يَوْمَ أُحُدٍ.**

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى أَنَّ **سَعْدَ بْنَ هِشَامٍ كَانَ جَارًا لَهُ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ،** وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ سَعِيدٍ. وَفِيهِ: **قَالَتْ: مَنْ هِشَامٌ؟ قَالَ: ابْنُ عَامِرٍ. قَالَتْ: نِعْمَ الْمَرْءُ، كَانَ أُصِيبَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ. وَفِيهِ: فَقَالَ حَكِيمُ بْنُ أَفْلَحَ: أَمَا إِنِّي لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا أَنْبَأْتُكَ بِحَدِيثِهَا.**

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى – وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ –، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: **كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ، وَكَانَ إِذَا نَامَ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ مَرِضَ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً. قَالَتْ: وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ لَيْلَةً حَتَّى الصَّبَاحِ، وَمَا صَامَ شَهْرًا مُتَتَابِعًا إِلَّا رَمَضَانَ.**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد عن أبي عوانةَ عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة رضي الله عنها.

وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وشعبة بن الحجاج، ومعمر بن راشد متابعِين لأبي عوانة عن قتادة، والحديث لم يخرجه البخاري.

****

الحديث العشرون

(٢٠) (الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ... الحديث).

قال مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الماهر بالقرآن والذي يتتعتع فيه (٧٩٨): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ. قَالَ ابْنُ عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: **قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ).**

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: **(وَالَّذِي يَقْرَأُ وَهُوَ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ لَهُ أَجْرَانِ)**.

وقال البخاري في كتاب تفسير القرآن، سورة عبس، (٤٩٣٧): حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَارَةَ بْنَ أَوْفَى يُحَدِّثُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **(مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَهُوَ حَافِظٌ لَهُ، مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ، وَمَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ، وَهُوَ يَتَعَاهَدُهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ، فَلَهُ أَجْرَانِ)**.

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ قتيبة بن سعيد ومحمد بن عبيد عن أبي عوانةَ عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة رضي الله عنها.

وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي متابعِين لأبي عوانة عن قتادة.

والحديث لم يخرجه البخاري من حديث أبي عوانة، لكن أخرجه من حديث شعبة بن الحجاج عن قتادة.

****

الحديث الحادي والعشرون

(٢١) (يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَتَشِبُّ مِنْهُ اثْنَتَانِ.... الحديث).

قال مسلم في كتاب الزكاة، باب كراهة الحرص على الدنيا (١٠٤٧): حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، - كُلُّهُمْ - عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَتَشِبُّ مِنْهُ اثْنَتَانِ: الْحِرْصُ عَلَى الْمَالِ، وَالْحِرْصُ عَلَى الْعُمُرِ)**.

وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ بِمِثْلِهِ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

وقال البخاري في كتاب الرقاق، باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر (٦٤٢١): حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(يَكْبَرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبَرُ مَعَهُ اثْنَانِ: حُبُّ الْمَالِ، وَطُولُ الْعُمُرِ)**. رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ.

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ يحيى بن يحيى وسعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد عن أبي عوانةَ عن قتادة عن أنس ﷺ.

وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق هشام الدستوائي، وشعبة متابعِين لأبي عوانة عن قتادة. والبخاري لم يخرجه من حديث أبي عوانة، لكن وافقه في إخراج الحديث عن هشام وشعبة عن قتادة إلا أنه ساقه عن شعبة معلَّقا لبيان سماعِ قتادة، وقد وصَلَه مسلم كما نرى.

****

الحديث الثاني والعشرون

(٢٢) (لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ... الحديث).

قال مسلم في كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثا (١٠٤٨): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، – قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ – عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ، لَابْتَغَى وَادِيًا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ)**.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ، **فَلَا أَدْرِي أَشَيْءٌ أُنْزِلَ، أَمْ شَيْءٌ كَانَ يَقُولُهُ**(١)، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ.

وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: **(لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادٍ مِنْ ذَهَبٍ، أَحَبَّ أَنَّ لَهُ وَادِيًا آخَرَ، وَلَنْ يَمْلَأَ فَاهُ إِلَّا التُّرَابُ، وَاللهُ يَتُوبُ عَلَى مَنْ تَابَ)**.

وقال البخاري في كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال (٦٤٣٩): حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:

(١) قول أنس بن مالك (فَلَا أَدْرِي أَشَيْءٌ أُنْزِلَ، أَمْ شَيْءٌ كَانَ يَقُولُهُ) أنهم كانوا يشكون في هذا الحديث هل أنزل مِنْ القرآن، أو مِنْ كلام النبي ﷺ، ويؤيده ما أخرجه البخاري عقب حديث الزهري عن أنس ﷺ (٦٤٤٠) فقال: وقَالَ لَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أُبَيٍّ قَالَ: **(كُنَّا نَرَى هَذَا مِنْ الْقُرْآنِ حَتَّى نَزَلَتْ "أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ ")**.

(لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيًا مِنْ ذَهَبٍ؛ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانِ، وَلَنْ يَمْلَأَ فَاهُ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ).

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ يحيى بن يحيى وسعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد عن أبي عوانةَ عن قتادة عن أنس ﷺ. وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق شعبة بن الحجاج متابعا لأبي عوانة عن قتادة.

وقد أخرجه مسلم عمن تابع قتادة عليه عن أنس ﷺ، فرواه عن ابن شهاب الزهري.

والبخاري لم يخرجه من حديث أبي عوانة، ولا قتادة، لكن وافق مسلما في إخراج الحديث من طريق الزهري.

الحديث الثالث والعشرون

(٢٣) (تَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ... الحديث).

قال مسلم في كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (١٠٦٥): حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **تَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ، فَتَخْرُجُ مِنْ بَيْنِهِمَا مَارِقَةٌ يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ.**

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: **ذَكَرَ قَوْمًا يَكُونُونَ فِي أُمَّتِهِ يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، سِيمَاهُمُ التَّحَالُقُ، قَالَ: هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ – أَوْ مِنْ أَشَرِّ الْخَلْقِ – يَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ، قَالَ: فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُمْ مَثَلًا، أَوْ قَالَ قَوْلًا: الرَّجُلُ يَرْمِي الرَّمِيَّةَ – أَوْ قَالَ: الْغَرَضَ – فَيَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً وَيَنْظُرُ فِي النَّضِيِّ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً، وَيَنْظُرُ فِي الْفُوقِ، فَلَا يَرَى بَصِيرَةً. قَالَ: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَأَنْتُمْ قَتَلْتُمُوهُمْ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ.**

حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ – وَهُوَ ابْنُ الْفَضْلِ الْحُدَّانِيُّ – حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ.**

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **تَمْرُقُ مَارِقَةٌ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ فَيَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ.**

حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ،

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ الْمِشْرَقِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثٍ ذَكَرَ فِيهِ: **قَوْمًا يَخْرُجُونَ عَلَى فُرْقَةٍ مُخْتَلِفَةٍ يَقْتُلُهُمْ أَقْرَبُ الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الْحَقِّ.**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ أبي الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد عن أبي عوانةَ عن قتادة عن أبي نضرة المنذر بن مالك العبدي عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

ولم يذكُرْ مَنْ تابعَ أبا عوانة – متابعة تامة – عن قتادة[1]، بل ذكَر مَنْ تابعَه متابعةً قاصرة، فقد رواه مِنْ طريقِ سليمانَ التيميِّ، والقاسمِ بنِ الفضلِ، وداودَ بنِ أبي هند كلهم عن أبي نضرة العبدي. وهذه متابعات لقتادة عن أبي نضرة.

وتوبع أبو نضرة عليه، تابعه الضحاك بن شراحيل المشرقي عن أبي سعيد الخدري أخرجه مسلم.

****

(١) لم أجد مَنْ تابعَ أبا عوانةَ عليه عن قتادة خارجَ الصحيحِ، وقد أخرجه البزار في المسند (مسند أبي سعيد الخدري – ١٠) من طريق أبي عوانة به، وقال عقبه: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ إِلَّا أَبُو عَوَانَةَ.

الحديث الرابع والعشرون

(٢٤) (تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً).

قال مسلم في كتاب الصيام، باب فضل السحور وتأكيد استحبابه واستحباب تأخيره وتعجيل الفطر (١٠٩٥): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً).**

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ.

(ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، عَنِ ابْنِ عُلَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ.

قال البخاري في كتاب الصوم، باب بركة السحور من غير إيجاب (١٩٢٣): حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **(تَسَحَّرُوا، فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً).**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ قتيبة بن سعيد عن أبي عوانةَ عن قتادة عن أنس ﷺ.

ولم يذكُرْ مَنْ تابعَ أبا عوانة – متابعة تامة – عن قتادة[1]؛ بل ذكَر مَنْ تابعَه متابعةً قاصرة، فقد رواه مِنْ طريقِ عبد العزيز بن صهيب عن أنس ﷺ.

(١) وقد توبع أبو عوانة عن قتادة خارج صحيح مسلم، تابعه سعيد بن أبي عروبة كما عند أحمد (١٣٤٤٨)، وأبي يعلى (٣١٣٠، ٣١٥٠)، والبزار (٧٠٣٧).

وقد أخرجه مسلم من طريق قتيبة عن أبي عوانة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس ﷺ.

وتوبع أبو عوانة عليه عن عبد العزيز تابعه: هشيم بن بشير وإسماعيل بن علية وقد أخرج مسلم حديثهما متابعة قاصرة لحديث أبي عوانة عن قتادة.

وقد أخرجه البخاري من حديث عبد العزيز بن صهيب من رواية شعبة بن الحجاج.

الحديث الخامس والعشرون

(٢٥) (أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ).

قال مسلم في كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك (١٤٢٧): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: **أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ).**

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، **أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: (أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ).**

وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ. (ح)، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ. (ح)، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: **(تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً).**

قال البخاري في كتاب النكاح (٥١٤٨): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ: **(أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ، فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ بَشَاشَةَ الْعُرْسِ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ)**، وَعَنْ قَتَادَةَ[1]، عَنْ أَنَسٍ:

---

(١) قال ابن حجر في الفتح (١١١/٩): قوله (**وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ**) هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْهُمَا، فَبَيَّنَ أَنَّ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ صُهَيْبٍ أَطْلَقَ عَنْ أَنَسٍ النَّوَاةَ، وَقَتَادَةُ زَادَ أَنَّهَا مِنْ ذَهَبٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: "وَعَنْ قَتَادَةَ" مُعَلَّقًا ... ثم ذكَرَ مَنْ وصلَها خارجَ الصحيح.

وتبعَه في عَرضِ هذا الاحتمال العيني في عمدة القاري (١٣٨/٢٠)، وجزَمَ القسطلانيُّ في إرشاد الساري بوصلِه (٦٠/٨).

(أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ).

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ محمد بن عبيد عن أبي عوانةَ عن قتادة.

وقد أخرجه مسلم من حديث شعبة متابعة لأبي عوانة عن قتادة.

وكذا أخرجها البخاري من رواية شعبة (٥١٤٨)، بسياق يحتَمِلُ الوصل كما يحتمل التعليق، وهو إلى الوصل أقرب.

وأخرجه مسلم أيضا عمن تابع قتادة عن أنس ﷺ، من حديث ثابت البناني وعبد العزيز بن صهيب وأبي حمزة عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أنس ﷺ.

وقد اتفق البخاري مع مسلم في إخراجه من حديث عبد العزيز (٥١٤٨)، وثابت (٥١٥٥، ٦٣٨٦).

وقد تفرَّدَ عنه البخاريُّ بإخراج هذا الحديث من رواية حميد الطويل (٢٠٤٩، ٣٧٨١، ٣٩٣٧، ٥٠٧٢، ٥١٥٣، ٥١٦٧، ٦٠٨٢).

*****

الحديث السادس والعشرون

(٢٦) (اللهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ... الحديث).

قال مسلم في كتاب النكاح، باب فضيلة إعتاقه أمته ثُمَّ يتزوجها (١٣٦٥): حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي: ابْنَ عُلَيَّةَ –، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ، **أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ قَالَ: فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِغَلَسٍ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ، وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ، وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللهِ ﷺ فِي زُقَاقِ خَيْبَرَ، وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسُّ فَخِذَ نَبِيِّ اللهِ ﷺ، وَانْحَسَرَ الْإِزَارُ عَنْ فَخِذِ نَبِيِّ اللهِ ﷺ، فَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فَخِذِ نَبِيِّ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: اللهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ ﴿ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللهِ.**

قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: **(مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ)**، قَالَ: **وَأَصَبْنَاهَا عَنْوَةً، وَجُمِعَ السَّبْيُ، فَجَاءَهُ دِحْيَةُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ، فَقَالَ: اذْهَبْ، فَخُذْ جَارِيَةً، فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى نَبِيِّ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ أَعْطَيْتَ دِحْيَةَ، صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ سَيِّدِ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ، مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ قَالَ: ادْعُوهُ بِهَا، قَالَ: فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ غَيْرَهَا، قَالَ: وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا. فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَّزَتْهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَرُوسًا، فَقَالَ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ، قَالَ: وَبَسَطَ نِطَعًا، قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالْأَقِطِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالتَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّمْنِ، فَحَاسُوا حَيْسًا،**

فَكَانَتْ وَلِيمَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

(ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ(١).

(ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ(٢).

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ قتيبة بن سعيد عن أبي عوانةَ عن قتادة وعبد العزيز، وأخرجه أيضا من حديث محمد بن عبيد عن أبي عوانة عن أبي عثمان الجعد بن دينار عن أنس.

ولم يتابَعْ أبو عوانة عند مسلم متابعة تامة على أي من هذه الروايات، لكنه توبع متابعة قاصرة، وقد أخرج مسلم روايةَ مَنْ تابعَ قتادةَ عليه عن أنس ﷺ، ومِنْ هؤلاء: عبد العزيز بن صهيب، وثابت البناني، وشعيب بن الحبحاب.

والبخاري لم يرو حديث أبي عوانة، ولا قتادة؛ لكن وافقَ مسلمًا على إخراجه عن هؤلاء الثلاثة عن أنس ﷺ.

---

(١) لم يذكر مسلم لفظ حديث أبي عوانة عن قتادة وعبد العزيز، ويمكننا معرفة لفظه عند من أخرج حديثه مفردا، وقد أخرجَه من حديث أبي عوانة عنهما: الترمذي في جامعه كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يعتق الأمة ثم يتزوجها (١١١٥)، وأبو داود في سننه كتاب النكاح، باب في الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها (٢٠٥٤)، والنسائي في المجتبى في كتاب النكاح، باب التزويج على العتق (٣٣٤٢)، وفي الكبرى (٥٤٧٤)، وابنُ حبان في صحيحه (الإحسان – ٤٠٩١) من طرق عن أبي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ : (**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا**).

وقد أخرجه الدارمي –عن قتادة وحده– في سننه (٢٢٨٩) فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: (**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ فَتَزَوَّجَهَا، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا**).

(٢) هكذا أخرجها مسلم عن أبي عوانة عن قتادة وعبد العزيز بن صهيب وأبي عثمان عن أنس ﷺ، وموضوع بحثنا في مروياته عن قتادة، لذا سيكون البحث في هذه الطريق بعينها.

- عبد العزيز بن صهيب: (٣٧١، ٩٤٧، ٤٢٠١).
- ثابت بن أسلم البناني: (٩٤٧، ٢٢٢٨، ٤٢٠٠، ٥٠٨٦).
- شعيب بن الحبحاب: (٥٠٨٦، ٥١٦٩).

بل تفرَّدَ البخاريُّ عن مسلمٍ فأخرجه عن جماعة آخرين عن أنس ﷺ وهم:

- حميد بن أبي حميد الطويل: (٦١٠، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٤١٩٧، ٤٢١٣، ٥٠٨٥، ٥١٥٩).
- عمرو بن أبي عمرو: (٢٢٣٥، ٤٢١١).
- محمد بن سيرين: (٢٩٩١، ٣٦٤٧، ٤١٩٨، ٥٥٢٨).

وقد توبع أبو عوانة أيضا في روايته عن عبد العزيز بن صهيب كما عند مسلم في الجامع الصحيح، والنسائي في السنن الكبرى (٦٥٦٤، ٦٦٠١، ٨٦٠٦، ١١٣٧١) وغيرهم، تابعه إسماعيل بن علية، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن زيد؛ لكن ليست هذه الطريق موضوع بحثنا، إنما البحث فيمن تابع أبا عوانة في روايته عن قتادة ولم يذكرها مسلم، وقد وجدتها خارج الصحيح، عن جماعة عن قتادة، منهم:

- معمر بن راشد: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٣١٠٧)، ومن طريقه أحمد (١٢٨٦٧، ١٢٨٨٤)، وأبو يعلى (٣٠٤٣)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧٨).
- سعيد بن أبي عروبة: أخرج حديثه أحمد (١٢٩٤٠، ١٣٣٠٠)، وأبو يعلى (٣٠٥٠، ٣١٣٢، ٣١٧٣).
- همام بن يحيى: أخرج حديثه أحمد (١٤٣٢٠).
- شعبة بن الحجاج: أخرجه حديثه أبو يعلى (٢٩٠٨).
- سلام بن مسكين: أخرجه الدارقطني في السنن (٣٧٤١).

- مسعر بن كدام: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٧٩)، والأوسط (٣٤٦٣)، والصغير (٣٨٦).
- منصور بن المعتمر: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٩٣٩٧).

*****

الحديث السابع والعشرون

(٢٧) (قَدْرُ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ... الحديث).

قال مسلم في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٢٣٠٣): حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **(قَدْرُ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ، وَإِنَّ فِيهِ مِنَ الْأَبَارِيقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ)**.

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ. (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ – جَمِيعًا عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَزَادَ: **(آنِيَتُهُ عَدَدُ النُّجُومِ)**.

وَحَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ وَهُرَيْمُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى (وَاللَّفْظُ لِعَاصِمٍ)، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **(مَا بَيْنَ نَاحِيَتَيْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالْمَدِينَةِ)**.

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ. (ح) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ – كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُمَا شَكَّا فَقَالَا: **(أَوْ مِثْلَ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَعَمَّانَ)**، وَفِي حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ: **(مَا بَيْنَ لَابَتَيْ حَوْضِي)**.

وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الرُّزِّيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: قَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ: **(تُرَى فِيهِ أَبَارِيقُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ)**.

وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ – مِثْلَهُ، وَزَادَ: **(أَوْ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ)**.

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ أبي الوليد الطيالسي عن أبي عوانةَ عن قتادة عن أنس ﷺ.

وأخرجه أيضا من طريق هشام الدستوائي، وسليمان التيمي وسعيد بن أبي عروبة، وشيبان بن عبد الرحمن متابعِين لأبي عوانة عن قتادة.

وأخرج مسلم أيضا متابعة لقتادة عن أنس من حديث الزهري.

والبخاري لم يرو حديث أبي عوانة، ولا قتادة؛ لكن وافق مسلما على إخراج حديث الزهري عن أنس ﷺ (٦٥٨٠).

الحديث الثامن والعشرون

(٢٨) (خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْقَرْنُ الَّذِينَ بُعِثْتُ فِيهِمْ ... الحديث).

قال مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ﷺ ثُمَّ الذين يلونهم (٢٥٣٥): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ.

(ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبِي – كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ: **(خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْقَرْنُ الَّذِينَ بُعِثْتُ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ).**

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ قتيبة بن سعيد ومحمد بن عبد الملك عن أبي عوانةَ عن قتادة.

وقد أخرجه أيضا من طريق هشام الدستوائي متابعا لأبي عوانة عن قتادة.

والبخاري لم يرو حديث أبي عوانة، ولا قتادة، ولا زرارة؛ لكن رواه من حديث زَهْدَمِ بن مُضَرِّبٍ عن عمران بن حُصين ﷺ.

*****

الحديث التاسع والعشرون

(٢٩) (فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ).

قال مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب (٢٦٣٩): حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: **بَيْنَمَا أَنَا وَرَسُولُ اللهِ ﷺ خَارِجَيْنِ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَلَقِينَا رَجُلًا عِنْدَ سُدَّةِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟ قَالَ: فَكَأَنَّ الرَّجُلَ اسْتَكَانَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا أَعْدَدْتُ لَهَا كَبِيرَ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ قَالَ: فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ.**

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْيَشْكُرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ.

(ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ سَمِعْتُ أَنَسًا.

(ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قال البخاري في كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك (٦١٦٧): حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: **أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَتَى السَّاعَةُ**

قَائِمَةٌ قَالَ وَيْلَكَ وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ قَالَ: إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ، فَقُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَفَرِحْنَا يَوْمَئِذٍ فَرَحًا شَدِيدًا، فَمَرَّ غُلَامٌ لِلْمُغِيرَةِ، وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي، فَقَالَ: إِنْ أُخِّرَ هَذَا فَلَنْ يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَاخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ سَمِعْتُ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الصناعة الحديثية:

هكذا أخرجَه مسلم من طريقِ قتيبة بن سعيد عن أبي عوانةَ عن قتادة.

وقد أخرجه أيضا من طريق شعبة بن الحجاج وهشام الدستوائي متابعَين لأبي عوانة عن قتادة.

والبخاري لم يرو حديث أبي عوانة، لكن رواه معلقا عن شعبة، وأخرجه –منفردا عن مسلم– من طريق همام بن يحيى عن قتادة.

وقد أخرج مسلم أيضا متابعات لقتادة عن كل من: سالم بن أبي الجعد وثابت بن أسلم البناني والزهري وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة.

وقد وافقه البخاري على إخراج بعضها؛ فأخرجه من حديث ثابت (٣٦٨٨)، وسالم (٦١٧١، ٧١٥٣).

****

خاتمة البحث

وفي نهاية هذا البحث اللطيف أسرد للقارئ الكريم ما توصلت إليه جوابا على التساؤلات التي ذكرتها في مقدمة البحث:

(١) هل أكثر الشيخان من إخراج حديث أبي عوانة عن قتادة؟

(٢) هل كانا يخرجان له ما تفرَّدَ به عن قتادة؟ أم كان على سبيل المتابعة؟

(٣) إن ذكرا متابعة لأبي عوانة فهل ذكراها تامة أم قاصرة؟

(٤) هل هناك أحاديث منها لم يذكر لها متابعات في الصحيحين؟

(٥) هل التي لم يتابع عليها في الصحيحين توبع عليها خارج الصحيحين؟

الجواب:

- لم يكثِرا من حديثه عن قتادة فمجموعُ ما أخرجاه منها: تسعة وعشرون حديثا.
- اتفق الشيخان منها على: **خمسة أحاديث،** وقد التزم كلاهما أن يذكر مع روايته مَنْ تابعَه عن قتادة متابعة تامة.
- وانفرد البخاري بإخراج: **أربعة أحاديث،** وقد التزم البخاري فيها جميعا أن يذكر مع روايته مَنْ تابعَه عن قتادة متابعة تامة.
- وانفرد مسلم بإخراج: **عشرين حديثا.** وقد التزم مسلم فيها أن يذكر مع روايته مَنْ تابعَه عن قتادة متابعة تامة في **ستة عشر حديثا،** وبقيت **أربعة أحاديث** ذكر فيها متابعات قاصرة.
- ومما سبق يظهر أنهما ما أخرجا من حديث (**أبي عوانة عن قتادة**) إلا ما توبع عليه متابعة تامة غالبا، (في **خمسة وعشرين**

موضعا)، وإلا فمتابعة قاصرة **(في أربعة مواضع فقط)**.

- وهذا المواضع الأربعة التي اكتفى فيها بالمتابعة القاصرة، ولم يذكر فيها مسلم المتابعة التامة، وقفت خارج الصحيحين على مَنْ تابع أبا عوانة عليها عن قتادة، إلا موضعا فَرْدًا تفرَّدَ به أبو عوانة عنه، وقد نصَّ النقاد على تفرُّده، ولا يضيره فقد توبع عليه متابعة قاصرة.
- البخاري غالبا يذكرها في موضع ما من الصحيح، وقد يذكر المتابعة قبل أو بعد حديث أبي عوانة مباشرة.
- يذكر الإمام مسلم غالبا المتابعة لأبي عوانة عقب روايته، وأحيانا يذكرها قبله وكأنه يذكرها ضمن الرواة عن قتادة.
- غالبا يسوق البخاري ما يؤكد تصريح قتادة بالسماع، وأحيانا يفْعَلُه مسلم.
- غالبا يسوق الشيخان رواية من تابع قتادة على الحديث.
- هذا التصرف من الشيخين في غالب أحاديث أبي عوانة عن قتادة يؤكد أنها اعتبرا بما قيل فيه.
- والجدول التالي يؤكِّدُ خلاصة ما توصلت إليه من الإحصائيات السابقة:

أحاديث أبي عوانة عن قتادة في الصحيحين

طرف الحديث	موضعه	متابعة تامة	متابعة قاصرة
(١) اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا... الحديث	خ	خ	م
(٢) أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ ... الحديث	خ	خ	خ م
(٣) مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا... الحديث	خ م	خ م	---
(٤) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ لَهُ: ارْكَبْهَا	خ	خ	م
(٥) أَنَّ رَجُلًا كَانَ قَبْلَكُمْ رَغَسَهُ اللهُ مَالًا... الحديث.	خ م	خ م	---
(٦) مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْأُتْرُجَّةِ... الحديث.	خ م	خ م	---
(٧) ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ... الحديث	خ م	خ م	خ
(٨) يَدْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ كَنَفَهُ عَلَيْهِ... الحديث.	خ	خ م	---
(٩) يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا ...	خ م	خ م	---
(١٠) إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا ...الحديث	م	خ م	---
(١١) كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ... الحديث.	م	م	خ
(١٢) أَيُّكُمْ قَرَأَ خَلْفِي بِـ {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى }.... الحديث.	م	م	---
(١٣) حديث أبي موسى في صفة الصلاة... الحديث.	م	م	---

(١٤) كَانَ مِنْ أَخَفِّ النَّاسِ صَلَاةً فِي تَمَامٍ.	م	متابعة عند أحمد	خ م
(١٥) الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا.	م	خ م	---
(١٦) إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيَؤُمَّهُمْ أَحَدُهُمْ، وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَؤُهُمْ.	م	م	م
(١٧) مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ.	م	خ م	---
(١٨) رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.	م	م	---
(١٩) كَانَ إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مِنَ اللَّيْلِ مِنْ وَجَعٍ أَوْ غَيْرِهِ... الحديث.	م	م	---
(٢٠) الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ... الحديث.	م	خ م	---
(٢١) يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَتَشِبُّ مِنْهُ اثْنَتَانِ.... الحديث.	م	خ م	---
(٢٢) لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ... الحديث.	م	م	خ م
(٢٣) تَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ... الحديث.	م	بدون متابع	م
(٢٤) تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً.	م	متابعة عند أحمد	خ م
(٢٥) أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ.	م	خ م	خ م
(٢٦) اللهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ... الحديث.	م	متابعة عند أحمد	خ م
(٢٧) قَدْرُ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ... الحديث.	م	م	خ م
(٢٨) خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْقَرْنُ الَّذِينَ بُعِثْتُ فِيهِمْ ... الحديث.	م	م	خ
(٢٩) فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ.	م	خ م	خ م

فهرس المراجع

١ . أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته عن أسئلة البرذعي، دراسة وتحقيق: سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، ط الثانية، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٢ . الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣ . الآداب الشرعية والمنح المرعية، لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبي عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، ط عالم الكتب.

٤ . إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، لشهاب الدين القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ)، الطبعة الأميرية، ط٧، ١٣٢٣هـ.

٥ . الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) تحقيق عبد الله السوالمة، ط دار ابن تيمية، الرياض، ط١ ، ١٤٠٥هـ.

٦ . أطلس التاريخ العربي الإسلامي لشوقي أبو خليل، دار الفكر سوريا، ط١٢ ، ٢٠٠٥م.

٧ . إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٨ . الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت: ٥٦٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م.

٩ . تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، بتحقيق: بشار بن عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٠ . التاريخ الكبير المعروف بـ: (تاريخ ابن أبي خيثمة) أحمد بن زهير بن حرب ابن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ.

١١ . التاريخ الكبير، للإمام البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ)، عناية: محمد عبد المعيد خان، دار الفكر، مصورة من الطبعة الهندية.

١٢ . تاريخ بغداد أو مدينة السلام، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(ت: ٤٦٣هـ)، (١) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٧هـ. (٢) تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣ . تاريخ جرجان، لحمزة بن يوسف السهمي (ت: ٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ.

١٤ . تحرير تقريب التهذيب لبشار عواد، وشعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

١٥ . تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لأبي الحجاج المزي (٧٤٢هـ)، تصحيح عبد الصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م. وبتحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٩م. وبهامشهما النكت الظراف لابن حجر.

١٦ . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (٨٤٩ – ٩١١هـ) بعناية مازن بن محمد السرساوي ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية – الرياض ، الطبعة الاولى ١٤١٣هـ .

١٧ . تذكرة الحفّاظ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي (ت: ٧٤٨هـ)، تصحيح تحت إعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دار الكتب العلمية، ١٣٧٤هـ.

١٨ . تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لشمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: غنيم عباس، ومجدي السيد، دار الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٩ . تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أحمد بن علي سير المباركي، ط٣، ٢٠٠١م.

٢٠ . تقريب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، (١) تحقيق: محمد عوامة، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. (٢) تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ

٢١ . التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت

٧٧٤هـ)، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، طبع مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط١، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.

٢٢ . التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تصحيح: عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ.

٢٣ . التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، (١) تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: وزارة الأوقاف المغربية، ابتداء من سنة ١٣٨٧هـ. (٢) تحقيق: أسامة إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، ط١، ٢٠٠٨هـ.

٢٤ . التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، بتحقيق محمد عزير شمس ، ومحمد أجمل الإصلاحي، ط عالم الفوائد ضمن (آثار الإمام المعلمي)، ط١، ١٤٣٤هـ، وطبعة أخرى بتحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٢٥ . تهذيب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدر أباد، الدكن، ط١، ١٣٢٥هـ.

٢٦ . تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجّاج يوسف بن عبد الرحمن المزِّي الدّمشقي الشّافعي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٢٧ . الثقات الذين ضُعِّفُوا في بعض شيوخهم للشيخ صالح بن حامد الرفاعي تقدَّم بها لنيل درجة الماجستير، تحت إشراف الدكتور

محمود ميرة، من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام ١٤٠٧ هـ.

٢٨ . جامع التحصيل، لصلاح الدين العلائي أبي سعيد خليل بن كيكلدي (٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي بالجمهورية العراقية، ط١، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٢٩ . الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، ط١، ١٤٠٠هـ.

٣٠ . الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٧٣هـ

٣١ . جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق مشهور سلمان، دار عمار، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٢ . حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

٣٣ . زاد المعاد من هدى خير العباد، لابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الرابعة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

٣٤ . السّنن الصغرى، المعروفة بالمجتبى لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النسائي الخرساني (ت: ٣٠٣هـ)، بهامشه شرح الحافظ

السّيوطي، وحاشية السِّندي، دار الحديث، ١٤٠٧هـ.

٣٥ . السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الخرساني (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٦ . السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، ومعه: معالم السنن للخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٧ . السنن، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، (١) تحقيق: أحمد شاكر (ج١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج٣)، وإبراهيم عطوة (٤، ٥)، وفي آخره: العلل الصغير، للترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. (٢) تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م.

٣٨ . السنن، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٩ . سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني، حققه: زياد بن محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ.

٤٠ . سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، أبي الحسن (ت ٢٣٤هـ)، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ.

٤١ . سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأناؤوط وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٤٢ . شرح علل الترمذي، للإمام زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، (١) تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ. (٢) وتحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح، ط١، ١٣٩٨هـ.

٤٣ . شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل لأبي الحسن مصطفى إسماعيل المأربي، نشر مكتبة ابن تيمية القاهرة، ط١ ، ١٤١١هـ.

٤٤ . شيوخ قتادة بن دعامة السدوسي المتكلم في سماعه منهم دراسة تطبيقية: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم الحديث وعلومه بالجامعة الإسلامية بغزة، سنة ١٤٣٢هـ، إعداد الباحث أحمد زهير شراب، وإشراف: الدكتور نافذ حسين حماد.

٤٥ . صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، لعثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، حققه: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٤٦ . الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٤٧ . طبقات الرواة عن الإمام قتادة بن دعامة –جمعا ودراسة: رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، سنة ١٤٣٦هـ، إعداد الباحث تركي بن سليمان المحيسني، وإشراف: الدكتور غالب الحامضي.

٤٨ . الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، حققه: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢١هـ. وأخرى بتحقيق: إحسان عباس، دار صادر ١٩٦٨م.

٤٩ . علل الحديث لابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف سعد آل حميد، مطبعة الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ.
٥٠ . علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، لعلي بن عبد الله ابن المديني (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: مازن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي ط١، ١٤٢٦هـ.
٥١ . العلل الصغير للترمذي، في آخر الجامع الكبير له.
٥٢ . العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٥٣ . علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سورية، ١٤٠٦هـ.
٥٤ . عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٥ . فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن باز إلى كتاب الجنائز، ترتيب وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة دار المعرفة.
٥٦ . القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط ٨، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
٥٧ . الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية،١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٥٨ . كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام لماهر الفحل، دار الميمان الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ

٥٩ . الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي إسحاق الدمياطي، دار الهدى، ط١، ١٤٢٣هـ.

٦٠ . لب اللباب في تحرير الأنساب، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٦١ . المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي ، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ)، ت محمد علي الصومعي، نسخة مطبوعة على الحاسوب.

٦٢ . المراسيل في الحديث، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة المثنى، بغداد، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٧م.

٦٣ . مرويات قتادة ويحيى بن أبي كثير المعلة في علل الدارقطني للدكتور عادل عبد الشكور الزرقي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في السنة وعلومها، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٤هـ، نسخة إلكترونية.

٦٤ . مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، نشر مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

٦٥ . مسائل حرب للإمام أبي محمد حرب بن إسماعيل الكرماني (ت ٢٨٠هـ) من كتاب النكاح إلى آخر الكتاب، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، إعداد الباحث: فايز أحمد، قسم الفقه وأصوله بجامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.

٦٦ . المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، بإشراف: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.

٦٧ . مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (ت ٢٤١ هـ)، تحقيق مكتب البحوث بجمعية المكنز الإسلامي، تحت إشراف الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، نشر جمعية المكنز الإسلامي – دار المنهاج، ط١، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.

٦٨ . مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ

٦٩ . المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترقيم محمد بن فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٤هـ.
٧٠ . المسند، للإمام أحمد بن علي بن المثني التميمي أبي يعلى الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ.
٧١ . مشاهير علماء الأمصار، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، تصحيح: فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
٧٢ . معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٧٣ . معرفة الثقات، للعجلي (ت: ٢٦١هـ)، بترتيب: السبكي (٧٥٦هـ)، والهيثمي ٧٠٨هـ، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٧٤ . معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، اعتنى به: معظم حسين، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.
٧٥ . المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
٧٦ . مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، تأليف أبي محمد محمود بن أحمد الحنفى بدر الدين العينى (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧ هـ.

٧٧ . المغني في الضعفاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي (ت: ٧٤٨هـ)، حققه: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.
٧٨ . من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق عامر صبري، ط البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٤هـ.
٧٩ . المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، بتصحيح: محمد محمد عبد اللطيف، دار إحياء التراث، ١٣٩٢هـ.
٨٠ . منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)، تأليف أبي بكر كافي، دار ابن حزم بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م.
٨١ . موقع الإسلام سؤال وجواب، موقع إلكتروني متميز، تحت إشراف الشيخ محمد صالح المنجد.
٨٢ . ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
٨٣ . النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي السبكي الحنبلي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ.
٨٤ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان أبي العباس شمس الدِّين أحمد بن محمد البرمكي الأربلي الشّافعي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.